جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الأمنية الأوربية اتجاه المنطقة المتوسطية بعد الحرب الباردة

مذكرة لنيل شهادة التخرج ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
- مباركي أمينة

تحث إشراف الأستاذ :
- بن زايد أمحمد

لجنة المناقشة:

أستاذ ذكتور خداوي محمد..... رئيسا

استاذ : بن زايد أمحمد..... مشرفا

استاذ شيخاوي أحمد.....عضو و مناقش

استاذ : موكيل عبد السلام..... عضو و مناقش

السنة الجامعية:

2019/2018

إهداء

إلى من لا تفي الكلمات عظم حقهما، ومن لا يمكن إحصاء فضائلهما وكانا مصدرا لأملي وبهجتي ويدفعاني دوما لطلب العلم... إلى نور عيني أمي وأبي.

الى عائلتي الكريمة أمي الكبرى رابحة و اخوتي محمد ، سمية، دعاء ، و ابني محمد الأمين وأعمامي و عماتي ، و أخوالي و خالاتي على رأسم عبد العزيز وفاطمة و كل ابنائهم و بناتهم جميعا و الى جميع الأساتذة و زملائي في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص العلاقات الدولية.

أمينة

شكـر و عرفـان

الحمد لله الذي أعانني و يسّر لي إنجاز هذا العمل المتواضع، الحمد لله ذو الفضل والنعمة الذي نور دربنا بنور العلم وهدانا للسعي في تحصيله ،وعلى توفيقه لنا.

أتقدم بكل التقدير والشكر إلى الأستاذ الكريم بن زايد أمحمد على إشرافه في إعداد هذه المذكرة الذي لم يدخر أي وسيلة للنصيحة العلمية وتوجيهات المنهجية رغم التزاماته ومسؤولياته.

كما اشكر كل أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية خاصة الذين رافقونا في مرحلة الماستر على رأسهم الأستاذة حلوي خيرة، والأستاذة عياشي حفيظة،و الأستاذة نواري أحلام والأستاذ العطري علي والأستاذ بعوني أحمد و الأستاذ عبد العالي عبد القادر.على لطفهم وحسن دعمهم لنا أكاديميا و اخويا.

كما لا أن أنسى شكر طاقم مكتبة الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر في مساهمتهم جميعا لتوفير مختلف أنواع المراجع التي يسرت علينا صعوبات كثيرة خلال كل مراحل البحث.

أمينة مباركي

مقدمة

عرفت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة مجموعة من المتغيرات و التحولات ، التي غيرت من ملامح المجتمع الدولي ، حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم بعد زوال الاتحاد السوفياتي نتيجة تفكك الكتلة الشرقية و حركات النزعة القومية التي نادت الى الاستقلال و الحكم الذاتي ، مما أدى الى انفراد كل مجموعة بإقليم خاص بها فأثرت على امن و سلامة الدولة الأم ، إضافة الى ظهور فواعل جديدة في المجتمع الدولي (المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ، الشركات المتعددة الجنسيات ...)، كما برزت عدة مخاطر وتهديدات متنوعة ، كالتلوث البيئي ، الأمراض الخطيرة و الأوبئة المعدية و الفتاكة ، المجاعة التي أصبحت تحصد ألاف البشر نتيجة سوء التغذية و الأوضاع الاقتصادية و قلة الإمكانيات المحلية ، الى جانب تنامي الأزمات و الفوضى العابرة للحدود الوطنية للدولة و التنظيمات و الاعتداءات الإرهابية ، و الجرائم المنظمة من طرف أفراد متعددة الجنسيات نتيجة التطور التكنولوجي لوسائل النقل و الاتصال ، هذا ما شكل هاجس كل دولة حول ضمان أمنها و حماية كيانها في الوسط الدولي، حيث لم يعد يقتصر عمل الدولة على مواجهة التهديد العسكري التقليدي لوحده،

و إنما شمل مصادر و أبعاد يصعب التحكم فيها.

بناء على ذلك اجتهد العلماء و الدارسين في مجال العلوم السياسية عامة و الدراسات الإستراتيجية

والأمنية في إعادة صياغة المصطلحات و المفاهيم من بينها الأمن، و عملت على تحليل الظاهرة الأمنية واكتشاف مصادر التهديد الجديدة، فبرز مفهوم الأمن القومي و الوطني، الأمن الدولي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي الأمن الاقتصادي، و الأمن الإنساني...كما اتجه طرف الى اعتبار أن الأمن لا يمكن تحقيقه و انه حالة طبيعية في العلاقات الدولية في إطار مجتمع دولي فوضوي تغيب فيه سلطة مركزية التي تضبط سلوك

الدول ، و الحد من التسابق و الاجتهاد في زيادة القوة العسكرية من اجل ضمان الدول أمنها، بينما ذهب طرف آخر القول أن الحكومات الديمقراطية هي التي تحقق الأمن و تساهم في منع وقوع الحروب نتيجة التشارك في المصالح بين الدول

كما ذهب آخرون أن التهديد الأمني هو بناء اجتماعي حسب ما يروج له و يتم تعبئته في الرأي العام من طرف المسؤولين و صناع القرار.

في إطار محاولة الاتحاد الأوروبي توفير الأمن في حدوده و العمل على ضمان و سلامة كيانه التكاملي الاقتصادي ، ذهب من خلال سياسته الخارجية الى توطيد العلاقات مع دول الجوار و أهمها الدول المتوسطية حيث أصبح البحر المتوسط مصدر للتهديدات الأمنية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي ، نتيجة تنامي ظاهرة الهجرة الشرعية و غير الشرعية ،الحركات الأصولية التطرفية الإرهابية، و الجريمة المنظمة خاصة بعد التفجيرات الاعتداءات التي شهدتها الكثير من المدن الأوروبية ، ظهور إحداث 11 سبتمبر 2001 ، مما دفعه في مناسبات مختلفة الى إقامة علاقات و توحيد الجهود مع دول الجوار لتوفير الأمن و العمل على مواجهة المخاطر المشتركة ، فابتدأ بالعلاقات الاقتصادية و التجارية و تقديم مجموعة من المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول الجنوبية ، ثم التطرق الى المسائل و القضايا السياسية و الأمنية تجسد ذلك في الشراكة الاورو–متوسطية التي مرت عبر عدة مراحل تراوحت بين التقدم و التراجع نتيجة بعض العراقيل التي واجهها الاتحاد الأوروبي في الداخل و الخارج.

ـ **مبررات اختيار الموضوع:** ترجع أسباب اختيار السياسة الدفاعية الأوروبية في المنطقة المتوسطية الى عدة أسباب و منها :

1 ـ الأسباب الذاتية: تتجلى الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع في الحرص على تناول موضوع ذو علاقة بمجال التخصص الأكاديمي للطالب ، و كذا تسليط الضوء على موضوع يرتبط بمحيطه ، فضلا عن اهتمام الباحث بقضايا تتعلق ببيئته الإقليمية ، و قياس مدى التفاعلات الحاصلة في هذه المنطقة ، و من جهة أخرى فان اغلب الأدبيات تركز على مناطق و ترتيبات إقليمية أخرى و تهمل الإقليم المتوسطي ، بسبب عدم تجانسه.

2 – الأسباب الموضوعية:

تعود الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع أساسا الى أهمية و حيوية المنطقة المتوسطية و المغاربية خاصة ضمن الانشغالات الأمنية الأوروبية و انعكاساته على الضفة الجنوبية و حكوماتها في إطار تهافت و تعدد المبادرات الأوروبية المعروضة عليها منذ بداية التسعينات و محاولة تكوين نظرة لفهم و إدراك حقيقة المشروع و الترتيبات الأمنية الأوروبية في إطار مسار برشلونة ، و المبادرات التي أعقبته كمشروع الاتحاد من اجل المتوسط ضمن ظاهرة التعاون الإقليمي التي تستحق الاهتمام و تتبع نشاطاتها في المنطقة المتوسطية.

ـ أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة ، حيث بات الأمن يشكل الهدف الاسمي ضمن أولويات السياسية لكل الدول ، و أصبحت الإشكالية الأمنية تحظى باهتمام كبير و متزايد بسبب تعقد و تطور الفواعل و الوحدات التركيبية و المعنية ، و ذلك لفهم و تبسيط الظاهرة الأمنية التي تعددت أبعادها و أشكالها : سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية ، في هذا السياق برزت المنطقة المتوسطية إحدى الفضاءات الجيوسياسية الهامة التي صارت تشهد حركة متنامية إزاء هذه التفاعلات ، وضمن هذا الإطار

كان لابد من توجيه مجال الدراسة الى التعرض للترتيبات الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط ، فهي سلسلة من المبادرات و الحوارات الأمنية التي تقوم على أساس المفهوم الواسع للأمن

ـ أدبيات الدراسة :

لدينا مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة منها:د

كتاب علي الحاج بعنوان" تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" الذي تناول فيه دراسة تقييميه تحليلية حول مراحل الشراكة الاورو- متوسطية و نتائجها على الدول العربية .

إضافة الى كتاب بشارة خضرة تناول فيه الكاتب "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس" تطرق فيه الكاتب الى سرد السياق التاريخي للشراكة الاورو-متوسطية و تقديم الانتقادات حول السياسة الأوروبية التي كانت أحادية الجانب و أولوية أوروبية.

كما اعتمدنا على مجموعة من المقالات المنشورة في المجلات السياسة و العلاقات الدولية على رأسها مجلة السياسة الدولية، و مجلة جيل الدراسات السياسية، مذكرات في نفس الموضوع باعتبارها دراسات حديثة أكاديمية قيمة.

ـ إشكالية الموضوع:

يتمحور موضوع الدراسة حول السعي الى فهم و تحليل حقيقة الإستراتيجية الأمنية الاورو-متوسطية من خلال الحوارات و المبادرات الأمنية في المنطقة الجنوبية للبحر المتوسط ، فان الإشكال الجدير بالطرح هو كالآتي:

ـ الى أي مدى ساهمت السياسة الأوروبية الأمنية في توفير الأمن في المنطقة المتوسطية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

ـ زيادة الى الأمن العسكري التقليدي ما تفسير مفهوم الأمن في إطار التحولات الحديثة؟

ـ هل حققت الشراكة الاورو-متوسطية لأهدافها المسطرة في المنطقة المتوسطية؟

ـ ما هي السيناريوهات المستقبلية للسياسة الدفاعية الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية؟

ـ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها الى الاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية و هي كالآتي:

ـ كلما تم مراعاة أبعاد الأمن من طرف أي دولة أو أي تكتل إقليمي كلما تم تحقيقه على جميع المستويات.

ـ أهمية المنطقة المتوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي فرض عليه اتخاذ الكثير من السياسات للسيطرة عليها.

ـ كلما تعددت مجالات السياسات الأمنية الأوروبية بالمنطقة المتوسطية كلما ساهم ذلك في الحد من سيادة الدول المتوسطية الجنوبية.

ـ الإطار المنهجي: في تناول هذه الدراسة استعنا بمجموعة من النظريات و المناهج هي كالآتي:

1 ــ النظريات:

أـ النظرية الواقعية للأمن:

تندرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية،و هي النظرية الرائدة في إطار العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة قدمت نظرياتها و تحليلاتها حول مختلف الأحداث خلال الحقبات الزمنية المتتالية تقوم هذه النظرية على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعي دائما لتحقيقه وترتكز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى و هذا ما يتجسد في حرص الاتحاد الأوروبي على تحقيق مصالحه في توفير المواد النفطية الغاز الطبيعي ،و فتح الأسواق الخارجية أمام المنتوجات والسلع الأوروبية في دول الجوار إضافة الى العمل على تامين الحوض المتوسطي لبقاءه كقوة اقتصادية و إقليمية له ثقل هام في المجتمع الدولي.

ب ـ نظرية المركب الأمني الإقليمي:

طرح هذا المنظور باري بوزان في كتابه الشعب، الدولة ، و الخوف مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية و كان إشارة منه الى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن لتنتقل من المستوى الوطني الى المستوى الإقليمي. و عرف المركب الأمني القومي على انه " مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة او اللاأمننة أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث مشكلات الأمن لا

يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى"[1].وهذا ما ذهب إليه الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن على المستوى الإقليمي الذي ينتمي إليه و يجمع بينه و بين الدول المتوسطية .

2 ـ المناهج:

ـ **المنهج التاريخي** الذي تم توظيفه لوصف العلاقات العربية الأوروبية و تتبع مراحل السياسة الأمنية الأوروبية مع دول جنوب المتوسط، من خلال عرض سلسلة الاتفاقيات و المساعي المتبعة للوصول الى الأهداف المرجوة.

ـ **منهج دراسة الحالة:** هي المنطقة المتوسطية و السياسة الأمنية الأوروبية المنتهجة ، و محاولة معرفة مدى الانجازات و السيناريوهات المستقبلية وراء الشراكة الاورو–متوسطية.

ـ اقترابات الدراسة :

للتوسع و تحليل موضوع الدراسة استعملنا الاقترابين التاليين:

الاقتراب السياسي:

الذي يندرج ضمن التخصص الأكاديمي للطالب و معرفة آليات السياسية الأمنية المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية من خلال المبادرات و الحوارات و التشديد على الحد و مكافحة التهديدات التي تواجه المنطقة .اقلي

[1]. عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن [** [Https:// drive.google.com/file/d]

اقتراب التبعية:

يتمثل في بقاء الدول المتوسطية تابعة للاتحاد الأوروبي في كل المجالات لان الاتفاقيات الاقتراحات المرتبة هي من توجه و إعداد الدول الأوروبية ، إضافة الى السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإعفاء الجمركي للسلع والتبادل الحر بين الطرفان أي فيها سيجعل تلك خلل الدول في تبعية نتيجة الديون المتراكمة التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لمسامي عدة اقتصاديات الدول المتضررة.

ـ حدود الدراسة:

يتناول البحث السياسة الدفاعية في المنطقة المتوسطية و التي تمثل المتغير الأساسي في الدراسة، على هذا الأساس يمكن تحديد الإطار المكاني و الزمني على النحو التالي:

ـ المجال المكاني:

تم التركيز في جزء كبير من الدراسة أساسا على الجهة الجنوبية للبحر المتوسط، بحكم أن دوله مرتبطة بروابط تاريخية و جغرافية بالاتحاد الأوروبي.

ـ المجال الزمني:

ترتكز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة غير انه كان لابد من الإلمام بجوانب الموضوع التي تستدعي العودة الى مراحل سابقة، منذ بداية التسعينات ووصولا الى التطورات الأخيرة الحاصلة في السياسة الأمنية بالتزامن مع الأحداث الجديدة الحاصلة في أوروبا و الفضاء المتوسطي كظهور الأزمات الاقتصادية و

الهجمات الإرهابية في الدول الأوروبية و موجات التحول الديمقراطي العربية في إطار ثورات الربيع العربي مؤخرا.

ـ الإطار الابتمولوجي (ألمفاهيمي):

الأمننة: هي يتم بناؤه بشكل اجتماعي و سياسي من خلال الممارسات الخطابية للفاعلين الاجتماعيين.

ـ مفهوم الاتحاد الأوروبي: هو تكتل سياسي و اقتصادي أوروبي بدأ مساره منذ 1951 و مر بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا 2016، يتخذ الاتحاد العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا له دائما لأمانته العامة و للمفوضية الأوروبية و مدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا للبرلمان الأوروبي.

ـ مفهوم الشراكة الأورومتوسطية: يقصد به التعاون بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية و الجنوبية من خلال مؤتمر برشلونة نوفمبر1995 الذي يطمح الى إنشاء منطقة تبادل حر و دعم التبادل المالي و الاجتماعي والاقتصادي و العلمي و إجراء حوار سياسي بين إطرافه الفاعلة.

ـ صعوبات الدراسة

تعتبر الدراسات الأمنية من أصعب الدراسات في العلوم الإنسانية وبوجه أصعب في العلاقات الدولية، وما يزيد هذا التعقيد هو كيفية اختيار المراجع خلال البحث، فلا يوجد دراسات تهتم بكثرة بالموضوع المتوسطي نتيجة الفجوة القائمة بين الجانبين والاقتصادية إلا بعض الانجازات و الأبحاث الأكاديمية في أطروحات الدكتورة او رسائل التخرج و المقالات التي تناولت الموضوع في المجلات المتخصصة خاصة باللغة العربية.

ـ تقسيم الخطة:

لتحليل دراستنا تم تقسيم العمل الى ثلاث فصول تناولنا في:

الفصل الأول الإطار العام و النظري لمفهوم الأمن وأبعاده سياسية ،اقتصادية، اجتماعية، وثقافية وتعددت مستوياته كالأمن الوطني، القومي، الإنساني، و الاجتماعي...الخ و التحولات الجديدة التي ميزت العلاقات الدولية و الأمنية فترة ما بعد الحرب الباردة.

أما الفصل الثاني تم التطرق لأهمية المنطقة المتوسطية من ناحية القرب الجغرافي و انتشار مصادر التهديد الجديدة المختلفة في حوض البحر المتوسط التي صارت تشكل مخاوف الاتحاد الأوروبي و الأهمية الاقتصادية التي تتعلق باستمرار إمداد الدول الأوروبية للمواد الطاقوية و المعدنية خاصة النفط و الغاز لتسيير مصانعها الكبيرة والبعد التاريخي و الحضري، بحيث كانت تربط بين الطرفين روابط تاريخية تميزت في حركة الاستعمار الأوروبي لدول المنطقة المتوسطية و المغاربية خاصة.

الفصل الثالث تطرقنا الى أهم المبادرات و الحوارات التي دعى إليها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسات الأمنية المتبعة لتامين المنطقة المتوسطية و خلق فضاء متوسطي مستقر و آمن. و نماذج حول تأثير الشراكة الاورومتوسطية على الدول المغاربية باعتبارها الدول التي أبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي و عرض أهم المعوقات التي وقفت أمام سير عجلة العلاقات التشاركية الجديدة و السيناريوهات المتوقعة حول مسار السياسة الأمنية الاورومتوسطية.

الفـــصل الأول

الإطار العام لمفهوم الأمن

تمهيد:

إن الأمن هو مطلب ضروري و مهم للحفاظ على الحياة البشرية ناضل عليه الإنسان منذ القدم لذا يمثل اكبر هاجس لأي دولة في العالم تسعى جاهدة الى تحقيقه لضمان العيش الكريم لأفرادها و القيام بنشاطاتهم المختلفة لتوفير حاجياتهم الأساسية اليومية و تحسين مستواهم المعيشي و دفع عجلة النمو الاقتصادي للتطور و الازدهار و الرفاهية للمواطنين إلا أن مع تعاقب الأحداث و الفترات الزمنية عادى الى ظهور تحولات و تغيرات عديدة على الساحة الدولية خاصة بعد بنهاية الحرب الباردة حيث ظهرت مصطلحات و تعبيرات كثيرة و مختلفة نتيجة بروز فواعل دولية جديدة لها ثقل تنافس به الدولة القومية التقليدية كالمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية الشركات المتعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية و الإقليمية الغزو الهائل للوسائل التكنولوجيا المتطورة في مجال الاتصال و النقل خاصة في إطار انتشار العولمة وما حملته من تداعيات مما أدى الى تلاشي الحدود الجغرافية للدولة و التقارب بين شعوب العالم نتيجة هذا الكم من التطورات برزت أعمال إرهابية و اعتداءات كثيرة داخل و خارج الدولة بسبب انتشار الأفكار و الثقافات المختلفة والدخيلة على كل المجتمعات، ما شكل تحديات جديدة في سياسات الدولة واستراتجياتها الأمنية .

هذا ما دفع الباحثين و العلماء إلى تكثيف الجهود من اجل الوصول الى تحليل و تفسير للمفاهيم والمصطلحات التي ميزت المجتمع الدولي الجديد و مختلف مجالات الدراسة فيها من هذه المفاهيم : من بينها القوة ، السيادة ، الخطر والأمن وغيرها من المصطلحات التي عرفت عدة محاولات لصياغة أو وضع أسس

نظرية وعملية جديدة قادرة على فهم وتفسير كل التحولات ، سيما المتعلقة بمفهوم الأمن الذي اعتبر منذ القدم العنصر الأهم في الحياة البشرية.

كما اتخذت الدراسات الأمنية جزءا كبيرا من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلها و تفسيرها وفقا لآراء و وجهات نظر المفكرين و الباحثين عبر الزمان و المكان، فلكل صفاته و حدوده.لهذا السبب تمايزت النظريات في تناول مفهوم الأمن انطلاقا من الجانب الفلسفي "**التصور المثالي** " مرورا ب"**التصور العقلاني** "للواقعية وروادها ، و وصولا إلى الاتجاهات الجديدة وذلك من خلال حركية التفاعل النظري .

فتعددت التعريفات و الدراسات حول مصطلح الأمن ولم يحظى بتعريف إجرائي موحد فهناك الأمن القومي، الوطني، البيئي، الإنساني، الجماعي، المشترك...الخ

المبحث الأول: مفهـوم الأمـن، مستوياتـه و أبعــاده

مفهوم الأمن هو من المفاهيم الإنسانية و السياسية التي تتميز بالاختلاف و التغيير حسب وجهات نظر كل مفسر و باحث نتيجة تغير الطبيعة الإنسانية وتعقدها ومع تعاقب الأحداث و التطورات اخذ الأمن عدة مستويات و أبعاد متعددة حيث لم يعد يقتصر في البعد العسكري و التقليدي ، فظهر مفهوم الأمن القومي، الأمن الوطني، الأمن الإنساني ...الخ لذلك لا يوجد تعريف موحد و متفق عليه بين الباحثين و المتخصصين في علم السياسة بكل عام، و حقل العلاقات الدولية بشكل خاص ،حيث كان و لا يزال مطلب الجميع.

إلا انه سنعرض في ما يلي مفهوم الأمن لغة و اصطلاحا و سنتناول العديد من التعريفات التي وضعها دارسوا العلاقات الدولية، لنسلط الضوء على دلالته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1ـ تعريف الأمن لغة:

يرى ابن فارس أن " الألف و الميم و النون " هي الأحرف الثلاثة التي يتألف منها لفظ الأمن تشكل بمجموعها و تأليفها أصلين متقاربين احدهما " الأمانة " التي هي ضد "الخيانة " و معناها سكون القلب و الآخر " التصديق " و الذي هو عكس" التكذيب" ، و يعقب على ذلك بقوله بأن المعنيين متقاربين مستشهدا بما جاء به بن الخليل أن "الأمنة " من " الأمن " و " الأمان" إعطاء "الأمنة "و هي ضد الخيانة. [2]

و إذا عدنا إلى النص القرآني فإننا نجد مادة الأمن في صيغ عديدة ، و يرجع ذلك إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان ، فالأمن هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله و لمن يعيش حولنا ، مما يتيح راحة النفس باستثناء مفهومي "الأمانة" و" الإيمان" فان "الأمن" لوحدها موجودة في النص القرآني خمس مرات بهذه الصيغة و سبع مرات بصيغة "آمنين"، ومنها ثلاثة ذكر فيها "الأمن" في مقابل "الخوف " الذي ظهر عند الغرب في فترات حديثة و كان القرآن الكريم السباق و عرفه العرب منذ أزمنة طويلة.

كما قال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي و أصله طمأنينة النفس وزوال الخوف.

مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **وإذا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وإِلَى أُو لِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾[3]

1ـ عبد السلام محمد هارون **الرازي معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا** ،ج1 (دار الفكر للطباعة و النشر ،1979) ص133

[3]- الآية 83 (من سورة النساء)

و في قوله تعالى :﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أتحاجونني فِي اللهِ وَقَدْ هَدانِ وَلاَ أَخَافُ مَاتُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيءٍ عِلْمًا أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَ يْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَ لمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [1]

قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصالحات ليستخلفنهم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾[2]

1-لغة: و جاء في اللغة الانجليزية بمصطلح " **Security** " إلى أصلها اللاتيني " /**Sécurit Sécurité** المستنبطة من الكلمة المركبة :"Sine- cura" حيث تعني كلمة Sine :بدون تعني كلمة : Cura اضطراب و لا آمن .[3]

2 ـ تعريف الأمن الاصطلاحي:

لقد تعددت التصورات و الأطروحات حول مفهوم الأمن التي وضعها الدارسون في العلاقات الدولية نذكر منها مايلي:

أ / تعريف "وولتر ليبمان/ Walter Lippmann":

« إن الأمة تبقى في وضع آمن الى حد النفي الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب ، و تبقى قادرة على التعرض للتحدي على صون هذه القيم عن طريق – هذه القيم – انتصارها في حرب » [4]

---

[1]– الآية 80-82 (من سورة الأنعام)

[2]–الآية 55 (من سورة النور)

[3]– الحامدي عيدون ، **أمن الحدود و تداعياته الجيو سياسية على الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة (المسيلة : جامعة محمد بوضياف ،2014-2015) ص 11/ 226

[4] –عادل زعاق، **إعادة صياغة مفهوم الأمن** على الموقع : [http://geocities.com/adelzeaaggah] بتاريخ: 14:30/2019/03

ب / تعريف آرنوند وولف Arnold Wolfer :

« يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد القيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر[1] »

ج / تعريف باري بوزان Barry Buzar:« في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد ، و إذا انتقلنا الى النظام يصبح الأمن متعلق بقدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة و تكاملها الوظيفي »[2]

د/ تعريف دومينيك دافيد » Dominique Davide

«الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال أصبح ذلك ممكنا» .

هـ / تعريف هنري كيسنجر Henry Kissinger

يعني الأمن أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه من البقاء.

3-تعريف الأمن في النظام العالمي :

عرف على انه:(...قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها و حقوقها وصياغة استقلالها و سيادتها على أراضيها ،تنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية ،الاقتصادية ،الثقافية الاجتماعية

---

[1]- نعيمة خطير ،**الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ...إشكالية التعريف والتوظيف** على الموقع : naima.khatir@yahoo.fr]

[2] - Marraine Stone . **Security According to Buzan** : **Compréhensive Security Analysais** (France : Columbia université school of international and public affaire –new York/ groupe d'études et d'expertise « sécurité et Technologies » geste -2009 pp4/5

مستندة إلى القدرة العسكرية و الدبلوماسية ، و أخذت في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة و الإمكانيات المتاحة و المتغيرات الداخلية، الإقليمية و الدولية و التي تؤثر على الأمن القومي العربي).

بناءا على ما سبق يتبين أن مفهوم الأمن مفهوم نسبي متغير و مركب ، وذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها و توقعاتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع).[1]

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

أ ـ البعد السياسي:

يتمثل في حفاظ الدولة على مركزها باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، و لهذا فقد ارتبط الأمن بدلالات و أبعاد سياسية تهدف الدولة إلى تعريفه و استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافها السياسية الكبرى كحماية الكيان و صيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية ، حتى من قبل التهديدات الداخلية ، أي أن الأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية. [2]

---

[1]– سليمان الحربي ، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته" دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 ، صيف 2008 ، ص.9

[2]– خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة –دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: العلاقات الدولي و الدراسات الإستراتيجية " (باتنة ،قسم العلوم السياسية ، 2007-2008) ص 25

ب ـ البعد الاقتصادي:

هو تحقيق التنمية التي تتضمن الاستقرار داخل الدولة و يفترض أن الأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي و الأمن الوطني لذا يسود الاعتقاد عند الأغلبية أن الأسباب الأساسية للأمن هي عدم تلبية حاجيات المواطنين الأساسية و أشار العديد من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد و الأمن.[1]

ج ـ البعد الاجتماعي:

يهدف إلى تحقيق الأمن الوطني بطريقة غير مباشرة بإيجاد حالة من الاستقرار في المجتمع من خلال تماسك نسيجه ، و تحقيق توازن العوامل السكانية بالعوامل الاجتماعية المختلفة إضافة إلى بعد الشخصية المميزة للمجتمع ، الميراث الحضاري من عادات و تقاليد، الدين، الثقافة ، نسبة التماسك الوطني ، دور الطوائف التي تتكون منها الدولة في المحافظة على وحدة الدولة أو عدمها.[2]

د ـ البعد الجيو سياسي : يقصد بالجيوسياسي استغلال الحقائق الجغرافية من منظور سياسي ، و عليه يتكون هذا البعد من حجم الدولة و شكلها و موقعها الجغرافي ، و مدى تأثيره على البعد العسكري فيدرس العوائق الطبيعية، الموارد الطبيعية و توزيعها ،المناطق ذات الأهمية الحيوية ، المنافذ البرية و البحرية للدولة و علاقتها لدول الجوار.[3]

1- يمينة عطيش ، **البعد الأمني في العلاقات الاورومتوسطية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية" فرع: العلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007-2008) ص 27

2- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) ص320

3- زكرياء حسين ، **الأمن القومي** على الموقع: [www.khayma.com/takafa/amnkaoumi.htm]

المطلب الثالث. مستويات الأمن

1:المستوى الوطني

يقصد به ضمان تأمين الدولة من الداخل و القدرة على دفع التهديد الخارجي وصولا إلى تحقيق حياة آمنة شي إطار حدود الدولة و التزاماتها السياسية، و هو المستوى الأساسي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه داخليا و خارجيا.

وظهر الأمن الوطني أو القومي خلال الأربعينيات القرن العشرين على يد الأمريكي" والتر ليبمان " عام 1943، كما ربط البعض ظهوره بإصدار الإدارة الأمريكية عام 1947 القانون الخاص بتشكيل "مجلس الأمن القومي"، فهو يعكس الخبرة التاريخية الغربية في عصر الدولة القومية .[1]

ـ و ذلك لنتيجتان أساسيتان:

1/ ارتباط مفهوم الأمن القومي و تطبيقاته بالوجود المجتمعي السياسي بعناصره و جوانبه كلها .

2/ تعدد الصيغ المفاهيمية للأمن و تطبيقاته العملية.

إلى جانب ذلك ظهرت مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

أ ـ المدرسة الإستراتيجية :

و هي تركز الجانب العسكري و التهديد الخارجي و الدولة كوحدة بتحليل العلاقات الدولية ، كما تهتم بمفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى.

1- فايز محمد الدويري ،**الأمن الوطني** (الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2013) ص73

و يضع ادوارد زارا Edward Azara سبع عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية و هي:

1 ـ التفاعل و الوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن و الدفاع.

2 ـ الخطط الإستراتيجية و العقيدة العسكرية.

3 ـ إدراك مصادر التهديد و تحليلها .

4 ـ لوازم الدفاع.

5 ـ القدرات الأمنية.

6 ـ أنظمة التسلح و تقييم الاختيارات. ـ التحالف و التعاون الاستراتيجي.[1]

ب / المدرسة المعاصرة (التنموية):

يقدمون أصحاب هذه المدرسة رؤية أشمل لمجال الأمن القومي فهيم يرون مصادر التهديد ليست هي التهديدات الخارجية فحسب و إنما تشمل كذلك التهديدات الداخلية.

غير أن الوضع تغير بشان الأمن الوطني حيث لم يعد يقتصر على القوة العسكرية بل قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية، السياسية و غيرها.

حيث عبر عليه باري بوزان: "أن أمن على مستوى الدولة القومية يسعى للتحرر من التهديد أما في المستوى الدولي فانه يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العلمي".

---

[1]– لخميسي شبتي ، **الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة الحلف الأطلسي و الدولة العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008** ، تقديم: عماد جاد (مصر: المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،ط1، 2010) ص 23

ب/ المستوى الإقليمي:

ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت مهيآت و منظمات إقليمية و غير إقليمية وبروز العوامل الجغرافية السياسية (القارات ، المناطق المطلة على البحر،مناطق دون الأقاليم) التاريخ و الثقافة ،و مجموعة من التطورات الذاتية و الموضوعية.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي نفى مجموعة من التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة يشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينها مجموعة من المصالح، يعتبر جزء هاما من سياساتها الأمنية، ذلك أن الروابط الإقليمية حقيقة قائمة تعبر عن تضامن وثيق بين مجموعة من الدول لها اهتمامات و مشاكل متشابهة و هي أكثر قدر على تفهم طبيعة هذه المشاكل خاصة في مجال الأمن و الدفاع عن المصالح المشتركة.[1]

حيث تتوافق مع المعطى العام للأمن ،رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ ، حيث أي اختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني .[2]

وهناك نماذج للتعاون الأمني الإقليمي تتمثل فيما يلي:

1ـ الأنظمة الأمنية: و هي تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها و تفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال افتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول، و تشمل قواعد سلوكية مثل: عدم استخدام القوة، احترام الحدود الدولية...الخ

---

[1]– بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، ب ط، ب س ن)ص35

2–علي مراد عباس، **الأمن و الأمن القومي –مقاربة نظرية–** (الجزائر: دار النديم للنشر و التوزيع،ط1، 2017) ص 22–ص25

2 ـ الجماعات الأمنية و المجتمع المدني:و هي مجموعة بشرية تولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما انبثاق مؤسسات على درجة من القوة تكفي لتأمين توقعات الاعتماد عليها بشان " التغيير السلمي" بين سكانها.

3 ـ الأحلاف: و هي علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد أطرافها بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب.

4 ـ الكتلة الدولية:

هي اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة، و هي في العادة علاقة غير رسمية تتكون في مجال محدد لمدو قصيرة.[1]

ج/ الأمن الدولي

بعد زوال الحربين العالميتين و نهاية الحرب الباردة ،و اختفاء الاستعمار بمفهومه التقليدي ، و ظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية و تنامي ظاهرة العولمة التي أدت إلى بروز مخاطر لا تخل بالأمن الوطني فقط ، بل تهدد أمن جميع الدول، مثل قضايا الهجرة غير الشرعية ،الإرهاب الدولي و التلوث البيئي.

يعتبر هذا المستوى إن امن الدولة هو من امن الجماعة و أي اعتداء على دولة يعد اعتداء على الدول جميعا، و هكذا فرد العدوان أو ردعه هو مسؤولية تضامنية بعض على عاتق الجماعة الدولية ككل.[2]

و في إطار هذا المستوى يوجد نظامين هما:

---

[1]- لخميسي شبتي ، **المرجع السابق**، ص 25

[2]- فايز محمد الدويري ، **المرجع السابق** ، ص 76

1/ نظام توازن القوى:

الذي ظهر بعد معاهدو واستفاليا 1648 و تقوم فكرته الرئيسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية ،حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية و كذا تتباين في مصالحها القومية و سعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي تتوزع فيها القوة بشكل معتدل نسبيا بين عدد من الدول، حيث لا تكون لأي دولة القدرة على فرض هيمنتها على باقي الدول و يتحقق ذلك في حالتين:

- حفظ السلام الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع واستمرار الوضع الراهن.
- إيجاد محاولة معتدلة في القوة لدول مختلفة الأهداف.

2/ نظام الأمن الجماعي:

هو نظام الذي تعتمد فيه الدولة في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية أو مساعدة حلفائها و إنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بوسائل كافية و فعالة لتحقيق هذه الحماية.[1]

ظهر كرد فعل لنظام توازن القوى كان أول تطبيق له في عصبة الأمم، و يمكن تعريفه بأنه:

"التزام جميع الدول بان تشارك بقوتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير هدا العدوان عن طريق إجراءات خاصة"

1– معمر بوزنادة ، **المرجع السابق** ، ص 23

لتطبيق الأمن الجماعي يشترط مايلي:

- اعتبار السلام غير قابل للتجزئة .
- اتساع نطاق العضوية الأمن الجماعي لجميع الدول .
- في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء أن تتفوق في حجم القوة العسكرية و غير العسكرية على الدول المعتدية و المخلة بنظام الأمن الجماعي.

د / المستوى الفردي / الإنساني(الأمن الإنساني):

برز مفهوم الأمن الإنساني في بداية التسعينات من القرن العشرين، نتيجة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة و العديد من المواثيق الدولية التي أكدت على ضرورة حماية الحقوق و الحريات الأساسية التي تحقق امن الإنسان ،ذلك في إطار المبادئ العامة لمنظمة الأمم المتحدة . [1]

يتضمن الأمن الإنساني، امن الإنسان من الخوف و الحاجة أو الحرمان و خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي و بيئته.

يتمثل جوهر الأمن الإنساني في التخلص من كل ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي

و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي بما فيها المؤسسات الأمنية القائمة ،و إنشاء مؤسسات أمنية أخرى جديدة محليا، إقليميا و عالميا ، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق امن الأفراد و هو ما لا يمكن تحقيقه بعيدا عن الدولة.

---

1. معمر بوزنادة ، **المرجع نفسه**

ثم طرح بلاتر W.E.Blatzسنة 1966 مفهوم الأمن الفردي في كتابه " الأمن الإنساني" بعض التأملات فيه ، انطلق من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد امنين ، و هو ما مثل تحد لمفهوم امن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات و الأفراد، و يرى أن الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة.

أما وزير الخارجية الكندي السابق" لويد اكسورتي Loyd Axworty "يرى أن الأمن الإنساني هو :**طريقة بديلة لرؤية العالم يجعل الأفراد محور الاهتمام بدلا من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر .**

ويعود اهتمام كندا لمسالة الآمن الإنساني لكونها دولة لا تعرف تهديدات مباشرة على حدودها الآمنة يقدر ما تتأثر بالاستقرار العالمي، لاعتمادها الكبير على التجارة العالمية.

يعرف كل من شارل فيليب دافي Charles Phillipe David و بياتري باسكال Beatrice Pascal الأمن الإنساني على انه حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية و التمتع بنوعية الحياة المقبولة و ضمان ممارسة الحقوق الأساسية .

– جاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الصادر في1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة ، حيث يرى التحرر من الخوف و الوقاية من الحاجة هما أساس الأمن الإنساني، و يشمل:[1]

1– قنوفي وسيلة ، **حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني و مبادئ القانون الدولي** (سطيف2: جامعة محمد لمين دباغين قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016-2017) ص [27]

أولا: الأمن الغذائي: هو القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية (المحتملة) لأفراده و التي تمكنهم من العيش بصحة و نشاط مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليهم ،سواء أكان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية .

ثانيا: الأمن الاقتصادي: هو ضمان دخل أساسي للأفراد من خلال عمل منتج و مربح، و يكون لكل شخص الحق في العمل للحصول على لوازمه الخاصة للحفاظ على وجوده الشخصي.[1]

ثالثا: الأمن البيئي: يتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو إنسانية نتيجة إهمال أو حوادث ، ومعالجة المخاطر البيولوجية ، و هو يعني حماية الفرد من العنف المادي من طرف الدولة.[2] كما **يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاث فئات عامة: الأولى مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة، بالتركيز على جودة الأمن البيئي من أجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان : والثانية مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية (من ناحية الندرة والتدهور) على الأمن الوطني والإقليمي، والتي قد تكون طبيعية أو من صنع الإنسان، مما يؤدى إلى تكثيف أو توليد الصراع وعدم استقرار الأمن الإنساني. أما مخاوف الفئة الثالث فمن انعدام الأمن للأفراد والجماعات على مستوى أصغر المحلات البشرية بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض، وهي بذلك ليست مسألة أمنية تقليدية.[3] وتجتمع تلك المخاوف على أن الأمن البيئي صمام الأمان**

---

1. حمدي هاشم ،**الامن البيئي العالمي و الدمار الشامل للحروب** على الموقع : [http://www.Feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/Environmental securite بتاريخ : 15:15/2019/04/12

[2]– حمدي هاشم ،المرجع نفسه

[3] – احمد برقوق ، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط ،على الموقع** :[http://barkouk-mhand Yolasit.com .

في التفاعل بين أي من النظم الاجتماعية مع النظام الايكولوجي، بطرق مستديمة تكفل حصول كافة الأفراد على السلع البيئية بطريقة معقولة وعادلة، أي ضبط

الإفراط والتفريط في ظل الآليات المتبعة لمعالجة الأزمات والنزاعات البيئية.[1]

رابعا: الأمـن الصـحـي

يقصد به إمكانية الحصول على الخدمة الصحية لكل الأفراد و بأسعار في متناول الجميع ، و حمايتهم من الأمراض المعدية و الطفلية التي تقتل حوالي 17 مليون شخص سنويا على سبيل المثال : فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم .6[2]

خامسا: الأمـن المجتمعـي

الأمن المجتمعي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية(الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية)وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل.

أما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل،وخلق آليات ضامنة لمنع إقصاء الذات.[3]

المبـحث الثـانـي: المقاربات النظريـة في الدراسـات الأمنيـة

---

[1] ـ حمدي هاشم **المرجع نفسه**

[2] ـ امحند برقوق **المرجع السابق**

[3]– محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز , مفاهيم أمنية (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط1، 2010) ص12

اختلفت دراسات و تحليلات المفكرين و الباحثين في العلاقات الدولية عامة و الدراسات الأمنية حول تفسير الأمن و العوامل التي تدفع الدول و الفواعل الدولية إلى انتهاج طرق للدفاع عن نفسها و تحديد الأسباب المؤدية إلى تهديد الأمن و الإخلال به ، فهناك من يرى أن طبيعة النظام الدولي هي التي تدفع الدول إلى تقوية نفسها لحماية نفسها من أي تهديد ، و ضمان مكانتها في الساحة الدولية و جانب آخر يهتم بأمن الأفراد داخل الدولة بينما يعتبر آخرون أن الأمن بناء اجتماعي و توجيه للرأي العام من حسب صناع القرار فأي شيء يمكن امننته بناءا على تعبير الحكام و المسؤولين.

المطلب الأول: النظرية الواقعية

يعود مفهوم الأمن في الفكر الواقعي و جوهر الحكمة الواقعية إلى عهود قديمة إلى الصين و اليونان

و يعتبر كتاب المفكر ثيوسيدس " تاريخ لحرب البيلونيزية " دراسة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من ناحية ديناميكية سياسة القوة ، حيث وردت أفكاره حول الأمن و القوة التي دارت بين أثينا و اسبرطة

حيث يرجع السبب الأساسي للحرب لاسبرطة هو الخوف من فقدان دورها المتفوق في العالم التحول في ميزان القوى.[1]

كما ورد مفهوم الأمن و توحيد الدولة عند ميكيافليي 1469-1527 و الذي يعتبر قطبا من أقطاب الواقعية السياسية ، أكد في كتاباته حول مبدأ واحد و هو تحرير السياسة من مبادئ الدين الأخلاق

[1]– تاكايوكي ياماامورا ، **مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية** ، ترجمة: عادل زقاع على الموقع :[http //www.geocities .com/adelzeggagh.secpt.html بتاريخ 2019/02

و جاء في كتابه الأمير أهم الصفات التي يواجهها الأمير الطبيعة البشرية من الداخل و حالة الحرب من الخارج.[2]

كما اعتبر كل من ثيوسيدس و مورغانتو العلاقات بين الدول هي صراع على القوة و المصالح الأحادية الجانب و القدرة العسكرية و التحالف وسائل حماية ضرورية في عالم العلاقات الدولية المضطرب و المتقلب.

إذن فهو يظهر أن العناصر الأساسية للنظرية الواقعية و ما يطلق عليها زوايا المثلث الواقعي التي تتمثل فيما يلي:

ـ الدولة: و هي الفاعل الأساسي و الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب

ـ القوة : هي الأولوية القصوى للدولة و للزعماء .

ـ المصلحة: و إمكانية التعايش بين الدول العظمى التي تضاربت قيمها و معتقداتها.

و يضيفون إلى ذلك قوة التأثير أو السيطرة –القوة السياسية– أي مدى تأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة و تعتبر العلاقات الدولية أنها صراع دائم نحو زيادة قوة الدولة و استغلالها بالكيفية، التي تمليها مصالحها و إستراتيجيتها[1].

خلال القرن العشرين ظهرت الواقعية الكلاسيكية عام 1939 عندما اصدر ادوارد هالت كار Edward halt Car كتابه" أزمة السنوات العشرين " " The twenty years crisis "

---

[2]– ميكيافليي ، **الأمير** ، تر: أكرم مؤمن ، (القاهرة: مكتبة ابن سينا ،ب-ط، 2004) ص22

[1]– جون بيليس و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث ،ط1، 1997) ص 228

و هانس مورغانتو "Hans Morghanto" كتابه " السياسة بين الأمم "و ارجعوا أن القوة أساسها الطبيعة البشرية و تعمل الدولة باستمرار على زيادة قدراتها في غياب الحكومة العالمية.[2]

في هذا الإطار يرى "هوبز/ Hopeze" أن الإنسان في حالته الطبيعية هو أناني محب لذاته لا يعمل إلا من اجل مصلحته الخاصة ، و إن حياته عبارة عن عملية متصلة من الصراع لأجل إشباع الغرائز معتمدا على القوة ، و هو يركز على ثلاثة أسباب للآمن التي توجد في طبيعة الإنسان و هي : التنافس ، عدم الثقة بالنفس و العظمة . فالرجال يصارعون للحصول على المصادر الطبيعية عن طريق التنافس و يدافعون عن أنفسهم حتى لا تضيع قوتهم التي حصلوا عليها عن طريق الثقة بالنفس، و في حالة الأمن يبحثون عن الاستعلاء و الذي يكون بالحصول على القوة التي تضيف إلى القوة الأصلية عن طريق العظمة.[1]

كما اعتبر هوبز أن الأمن هو احد عوامل نشأة الدولة و ميز بين حالة المجتمع و حالة الطبيعة وأن الأفراد يعيشون حالة المجتمع في النظام الداخلي بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية التي تتطلع إلى البقاء .

---

[2] -Paul D.Williams. **Security Studies An introduction** (London and Canada, roulade Taylor &France groupe .Edition 1,2008) p 17/p551

1– جيمس دورتي روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، تر: وليد عبد الحي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر ، ب ط ، 1985) ص[62]

2– بهلولي عبير ، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية– دراسة لحالة الغزو الامريكي للعراق 2003** ، " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2013-2014) ص [37]

3– جوزيف اس – ناي الابن، **مستقبل القوة** ، تر: أحمد عبد الحميد نافع (القاهرة:المركز القومي للترجمة و النشر ،ط1، 2006) ص [40]

و عليه يقول "ريمون ارون" : **انه في حالة الطبيعة الأمن هو الهدف الأول للدول أو الوحدات السياسية و يندرج الأمن ضمن الأهداف الأبدية .**[2]

من ناحية أخرى تصور الواقعية العالم على أساس أن الدول ذات السيادة تستخدم القوة السياسية هي الأداة النهائية للحفاظ على أمنها.[3]

ذهبت الواقعية البنيوية الى تسليط الضوء على بنية النظام الدولي ، حيث عبر وولتز أن البنى السياسية تتحدد عن طريق المبدأ المنظم لها (كيف ترتبط الوحدات ببعضها البعض) و التمايز بين الوظائف

(كيف يتم تخصص الوظائف السياسية) و توزيع قدراتها .و عبر عن توافق الوحدات مع بعضها البعض بمصطلح "**الهيراليكية** " أو عدم توافقها بالفوضى و أن هذه الأخيرة تزيل الحد بعيد التمايز الوظيفي بين الوحدات ، ففي النظم الدولية الفوضوية ، يتعين على كل دولة أن تضع نفسها في موضع يمكنها من العناية بنفسها لأنه لا يمكن الاعتماد على أي طرف للقيام بذلك، و تتكون السياسة على النطاق القومي وظائفه محددة ، أما السياسة على النطاق الدولي تتكون من وحدات متماثلة تكرر أنشطة بعضها.[1]

أضاف الواقعيين الجدد صفة النظام الدولي الفوضوي آخذين الاعتبار للفواعل الجديدة في الساحة الدولية من منظمات و شركات متعددة الجنسيات و نشاطها و تفاعلها في العلاقات الدولية ، ذلك لغياب سلطة مركزية القادرة على ضبط سلوك الدول ، مما تتولد حالة عدم الثقة بين الدول و الذي يؤدي بدوره

1– سكوت بورتشيل و آخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر : محمد صفار (القاهرة ،المركز القومي للترجمة ، ط1، 2014) ص 510

إلى التسابق بينها لامتلاك وسائل القوة لحماية نفسها و ضمان مكانها و هذا يتطلب على كل دولة الاعتماد على نفسها و مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة[1]

هذا ما ينتج المعضلة الأمنية التي تحدث عنها "جون هارتز Jhon Hartz أي تحقيق الدولة (أ) يؤدي الى حالة لا امن الدولة (ب) نتيجة تسلح الأولى يؤدي إلى ضعف الثانية هذا يستدعي زيادة القدرات العسكرية تأسيس تحالفات عسكرية دولية لحماية امن أي دولة ضد المخاطر و التهديدات الخارجية .

و من جهة أخرى ربط روبرت ماكنمار في كتابه جوهر الأمن التنمية بالأمن بالنظر إلى الأبعاد الأخرى مع البعد العسكري يقول في ذلك :" إن الأمن ليس هو القدرة العسكرية و إن كان يتضمنها ، و الأمن ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها ، و الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان ينطوي الأمن هو التنمية و من دون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن و الدول النامية التي تنمو في الواقع لا يمنكن أن تبقى آ منه "[1]

كما يفسر الطرح الواقعي الأمن أنه أمن الدولة ضد المخاطر و التهديدات الخارجية ، ولا يمكن ضمان هذا إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية و إقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي فهو يركز على بقاء الدولة الوطنية من خلال حماية حدودها الإقليمية و صيانة سيادتها

2– خالد معمري ، **المرجع السابق** ، ص[12]

1– الحامدي عبدون ، **المرجع السابق**، ص 16

2– عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ج1 ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط1، 2001) ص321

3– مايكل شيهان ، **توازن القوى –التاريخ و النظرية** تر: أحمد مصطفى (القاهرة : المركز القومي للترجمة ،ط1،2015)

و استقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي ، و القوة العسكرية هي الأداة الأساسية لتحقيق الأمن.[2]

بناءا على هذا تعتبر الواقعية أن نظام توازن القوى هو الطريقة المناسبة لحفظ السلام الدولي والتخفيف من معضلة الأمنية و التحدي بين الدول في تقوية نفسها. حيث تقتضي نظرية "توازن القوى" بان المجتمع الدولي غير متكافئ ، القوة مقابل الضعف فان عدم التكافؤ الأساسي بين الدول يمكن موازنته ، و توضع الدول في خانات مقابل بعضها البعض ، و هذا يساهم في منع الهيمنة و السماح للدول بالحفاظ على وحدة أراضيها و استقلالها السياسي ، بل و يمنع عدوان الدول على بعضها البعض أو اندلاع الحروب حيث تتمثل مهمة رجال الدولة في تحديد الأولويات و المصالح القومية و الفوضى الدولية تعمل ضد أي نظام يدعو إلى الأمن و الاستقرار طويل المدى فستشجع الدول القومية نظم توازن القوى و بناء ذلك ذكر مورغانتو " إن توازن القوى و السياسة الخارجية التي ترمي إلى تحقيق التوازن أو الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب و لكنها آليات ضرورية لتحقيق استقرار المجتمع الدولي .[3] فجوهر توازن القوى يتجسد في فكرة موازنة هيمنة الدول.أشارت دراسات السابقة أن القوى الكبرى تحاول السيطرة على النظام الدولي فتحالفت قوى الدول الأخرى للمحافظة على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوى الطامحة للسيطرة ،توازن القوة هو نتيجة لعدم الاستقرار الذي تمر به الدول العاملة تحت النظام الدولي الفوضوي.[1]

المطلب الثاني:النظرية الليبرالية

1– ريتشارد ليتل ، **توازن القوى في العلاقات الدولية – الاستعارات و الأساطير و النماذج** ، تر: هاني تاجري (لبنان: دار الكتاب العربي ، ب ط ، 2009) ص[22]

2–اشرف منصور،**الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ب ط ، 2008) ص[395]

نقصد بالليبرالية تلك الأفكار و المبادئ التي ظهرت مصاحبة لظهور الرأسمالية في الغرب خاصة في القرن السابع عشر على يد توماس هوبز Tomas Hobbs حيث ركزوا على مبادئ كلية و نظرة شاملة للإنسان و حول الطبيعة البشرية و المجتمع الإنساني على تأسيس السلطة السياسية و التي أطلق عليها حالة الطبيعة الأولى حيث ترد المجتمع إلى أفراده المكونين له ، و أن الأفراد هم ذرات مستقلة عن بعضها. فالمذهب االليبيرالي يعتمد على مبادئ الطبيعة البشرية باعتبار الفرد تتحكم فيها دوافع الرغبة والحاجة و تشترط حسب منطق المثير و الاستجابة و ان البشر يسعون وراء رغباتهم و طبيعتهم و هذه الرغبة يمكن ان تكون مادية (الراحة، السعادة، اللذة) أما المعنوية فهي (الشرف، الاحترام ...الخ)[2]

تنطلق الليبرالية من افتراض ان الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض و تضع حدا للوقوع الحروب حيث طرح جاك ليفي Jack Leffe فكرة السلام الديمقراطي و اعتبرها بمثابة القانون التجريبي في دراسة العلاقات الدولية ،أما جنيفر سنيربنغ فوكر Jennifer snirlai Fokker فينصب اهتمامه على الليبرالية الجديدة و كيفية تحقيق التعاون فيما بينها ، و الجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي و يظهر التعاون الدولي عندما تعدل الدول سلوكياتها لتتلاءم مع الدول الأخرى.

تعتمد الليبرالية مجموعة من المبادئ على أفكار كانط عندما افتتح تكوين فدرالية عالمية وهي :

1-يؤدي التعاون و التقارب الى تقليص حدة النزاعات بين الدول

كما يعتبر رواد الليبرالية مثل كانت Cant و روسو Rossu و دويل Deuilأن الحروب صنيعة الحكومات العسكرية غير الديمقراطية من اجل تحقيق مصالحها الذاتية ، و تصممها طبقة المحاربين و بحسب كتاب بايت Bait " حقوق الإنسان 1791" **وضع نظام الحرب** "من اجل الحفاظ على سلطة ووظيفة

للأمراء ورجال الدولة و الجنود و الدبلوماسيين من اجل تشديد قوتهم و نفوذهم بصورة أكثر أحكاما في رقاب الناس.و يربطون السلام بإقامة نظم داخلية تنشأ على الشرعية في كل أرجاء العالم ، عندما تنتخب المواطنين الذين يتحملون أعباء الحرب حكوماتهم و بهذا ستكون الحرب مستحيلة.[1]

كما استبدل كيونان و ناي نظرية الاعتماد المتبادل بمفهوم الاعتماد المتبادل المركب ، ذلك ان الأمن يتحقق نتيجة ترابط العلاقات الاقتصادية بين الدول و السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن

انطلاقا مما سبق يتبين ان المنظور الليبرالي عالج مسالة الأمن بنظرة شمولية أوسع بإدماجه فاعلين آخرين غير الدولة (المنظمات الدولية ، الحكومية و غير الحكومية ، الشركات المتعددة الجنسيات) ليصبح الأمن ليس حماية الدولة لإقليمها فقط و إنما هو تهديدات الفواعل الجديدة كما يشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية و الديمقراطية ، و هي أبعاد أكثر تأثير من العامل العسكري ، إضافة إلى الرغبة في ضمان تحقيق الأمن و السلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول يتجسد في إطار تحالف موسع يضم معظم الفواعل الدولية ضمن ما يسمى بالأمن الجماعي.

كما تعتبر الليبرالية أن التفاوض يمكن أن يكون بديلا للحرب و أن المؤسسات الدولية هي أهم الفاعلين الدوليين.[1]

---

[1]– سكوت بوتشيل ، **المرجع السابق** ، ص 97

1. جهاد عودة ، **النظام الدولي ...نظريات و إشكاليات** (الجزائر: دار الهدى للنشر التوزيع ، ط1، 2205) ص 54

2– محمد الطاهر عديله ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية – دراسة في المنطلقات و الأسس** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع : العلاقات الدولية (باتنة : جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015) ص 154

إلى جانب ذلك يمتثل جوهر المدرسة الليبرالية في العلاقة القائمة بين المجتمع و الدولة و علاقة الدولة بمحيطها الخارجي و الداخلي لأنه لا يمكن الفصل بين السياسات الداخلية و الخارجية، بل تستمد الدول سلوكياتها من المكونات الداخلية و على رأسها الأفراد.[2]

أما بروس راست9Brouste Rasste طرح نموذجين مهمين في تفسير الأمن ، و انعكاس ذلك على المستوى الدولي و هما :

1 ـ النموذج الثقافي المعياري: يقوم على عدم اللجوء للعنف في حل النزاعات الداخلية و الدولية حيث يفترض صانع القرار في الدولة (أ) يسلك نفس طريقة الدولة (ب) نتيجة لحالة التوافق المسبق.

2 ـ النموذج الهيكلي المؤسسي: يركز على أنظمة الضوابط و التوازن في منع اللجوء إلى القوة و العنف لان صانع القرار في الديمقراطيات بحاجة إلى موافقة الشعوب قبل اتخاذ القرار.

تتلخص الليبرالية عموما إلى تغيير العلاقات الدولية لتتماشى بنماذج السلام و الحرية و الازدهار ظن و تفترض ان الترابط بين الدول سيقلل من الدافع إلى استخدام القوة ، إضافة إلى توفير المنافع الاقتصادية كالتجارة الحرة هي الوسيلة لتوحيد الشعوب فيما بينها و التقليل من الولاء السياسي للدولة ، كما أنها تشجع انتشار الديمقراطية بين الدول.

المطلب الثالث : النظرية النقدية و البنائية

1 ـ النظرية النقدية :تمثل النظرة الماركسية عنصرا هاما في بلورة إسهامات النظرية النقدية ،يعتبر " روبرت كوكس Robert Cox" و " يورغن هاربس Juergen Habermas" " ثيودوس أدورنو

Theodore Adorno" و " ماكس هوركهايمر Max Horkheimer ، " اندرو ليكلاتير Andros Linklater " بالإضافة إلى "مارك هوفمان Mark Hoffman " .

عمدت مدرسة فرانكفورت إلى توسيع الفكر الماركسي إلى مجالات و مواضيع جديدة في الحياة الاجتماعية ، ليدرس قضايا أخرى أهمها اثر السلطة على اللاوعي الجماعي و أنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية مثل وسائل الإعلام .[1]

ترتكز النظرية النقدية على العوامل الاقتصادية و المادية في فهم العلاقات الدولية ، و تعتبر الرأسمالية لم تكن ظاهرة محلية خالصة محصورة بإحكام في المجالات الجغرافية للدول القومية الحديثة ، بل حركات التوسعية تجاوزت الحدود و تباعدت عن النطاق الجغرافي للسلطة السياسية التي قادتها الدولة ، و يبررون ظهور العمليات الامبريالية و الكولونيالية نتيجة التراكمية الرأسمالية التي دفعتها نحو البحث عن المواد الخام و الإنتاج الفائض الذي يتطلب البحث عن الأسواق

كما ترفض ربط الأمن بالحرب ، و دعت إلى السلام الاجتماعي و المستقر تزعمها "جون غولتنغ Jhon Gluten" و "كينيث بول Kenneth Bol" و يعتبرون الأمن الحقيقي حسبهم يجب ان يتضمن القضاء و التقليص من حدة العنف غير المباشرة مما دعموا فكرة إعادة صياغة مفهوم الأمن في تقرير سمي

[1]–حسن مصدق ، **يوغرن هاربرماس و مدرسة فرانكفورت –النظرية النقدية التواصلية** ، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1،2005) ص 27

ب " الأمن المشترك"[1] ، **تهتم النقدية بالفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن و العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الرئيسي هو البحث عن وسائل وطرق لضمان الأمن الشامل و الأمن البشري اللذان يعتبران المفهومان الرئيسان للنظرية النقدية.**

1 ـ1 الأمن البشري: الفرد هو الهدف الأساسي للأمن ، و الدولة هي الوسيلة لتحقيق ذلك نتيجة تراجع قدرة الدولة على مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة ، زيادة إلى تدفقات الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ، التي تؤدي إلى خلق توترات اجتماعية و نمط اجتماعي غير متوازي مما يؤدي إلى تصاعد الصدمات داخل الدول و المجتمعات.[2]

1 ـ 2 الأمن العالمي / الشامل:ان الحاجة إلى الأمن هي حاجة إنسانية تميز الإنسان عن غيره من الكائنات و تأتي في المرتبة التالية للحاجة البيولوجية كالماء و الهواء و الطعام ، بل ان تحقيق الحاجات الأساسية البيولوجي لا تتوفر في غياب شعور الفرد بالا امن و يتمثل في التصدي لكل التهديدات التي تنتهك حرية الإنسان.[3]

في هذا الإطار تسعى النظرية النقدية إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي لدعم السلم و النظر إلى أولوية الدولة و تحديد الوضع الأمني للفرد و إنعتاقه من قلب السياسات الأمنية ،كما تركز

1– احمد قاسم حسين ، فايق حسين جاسم ، **البيئة و الأمن الدولي** على الموقع:

Https:// Annabaa.org/nba72.beea.html] بتاريخ 15:15/2019/02/24

2– عادل زقاغ ،**إعادة صياغة مفهوم الامن ، المرجع السابق**

3– نعيمة خطير ، **المرجع السابق**

النقدية على العوامل الاقتصادية و المادية في فهم الظاهرة الدولية و هكذا تضع توسع واضح واشمل لمفهوم الأمن ليشمل قطاعات جديدة متعددة إلى جانب القطاع الاقتصادي.

2 ـ النظرية البنائية:

تعتبر البنائية نتيجة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في الثمانيات حيث تحولت محاور النقاش بين البنائيين و العقلانيين و النقديين حيث ساعد على إلمام البنائية بكل المتغيرات و عناصر النظرية بغية تقديم منظورها الخاص مما اثري تأسيس التوجه البنائي حيث نجد :

أولا: من خلال كتابات "جون راقي " حول مركزية الأفكار السياسية الدولية و ما كتبه سنة 1983 ردا على أعمال والتز " نظرية السياسة الدولية" حيث وجه انتقاده إلى البنية التي اعتمدها والتز و تجاهله لدور التفاعلات الداخلية ضمن عناصر المنطقة لنسق الدولة المعاصرة.

.ثانيا: منشور ريتشارد آشلي سنة 1984 حيث وجه انتقادات شديدة للفكر الواقعي الجديد و تمسكه بالدولة كفاعل أساسي و الذي لا يساعد على رؤية عالم تشغله فواعل غير دولاتية.

ثالثا : نجد الكسندر وندت في عام 1987 ادخل إلى دراسات العلاقات الدولية إشكالية الفاعل بالبنية علاقتها بالسياسة الدولية ، حيث أكد على فشل رؤية ان البنية تفعل أكثر من مجرد تقييد الفواعل فهي أيضا تشكل الهويات و مصالح الفواعل.[1]

رابعا : أعمال فريدريك كراتشمويل حيث ادخل لدراسة العلاقات الدولية مسالة التمييز بين القواعد المنظمة و المؤسسة ، كما تبني مناهج لفهم كيف ان العوامل تعطي معنى لهذه القيم و تفهمها. [1]

---

[1]– قلمين وهيبة ، **النظرية البنائية في الدراسات الأمنية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير الأكاديمي ، تخصص: إستراتيجية و علاقات دولية" (المسيلة: جامعة محمد بوضياف ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2006-2007) ص 12

يعود الفضل إلى ظهور البنائية كنظرية هو نيكولاس ونيف لأول مرة في تخصص العلاقات الدولية في كتابه " العالم من صنعنا " عام 1989 تركزت البنائية في منهج العلاقات الدولية على الأسس التالية :

ـ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل

ـ التذتانية هي أساس للنظام القائم على الدول .

تتشكل هويات و مصالح الدول في أطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام هذه المكونات تقوم بادوار رئيسية في تحديد المصالح ، ويصر الليبراليون على ضرورة تشريح التطور ألتاريخه من خلال المركبات الاجتماعية يتعلمها الفاعل الدولي بالصدفة من خلال عمليات الاتصال و الإقناع.

كما تركز البنائية على مستوى الوحدة على العلاقة بين المعايير الاجتماعية و القانونية الداخلية وهويات ومصالح الدولة و انطلاقا من ذلك بدأ فهم لماذا تسلك الدول نفس الإستراتيجية رغم إدراكها و خبرتها حول العمليات العسكرية و الحروب.[2]

كما يرى الليبراليون أن الترابط بين السياسة الدولية و الداخلية يقوم على أساس سلوكيات و قواعد خاصة، مثل :مفاهيم الهوية و الثقافة ، و يؤكدون على الأمن القومي انه يكون عرضة للتغير نتيجة تغير محددات السياسة الخارجية لهذه الدولة.

1– قلمين وهيبة ، **المرجع نفسه** ، ص13

2– احمد علي سالم ، **الأمن الجماعي بين النظرية الواقعية و البنائية** (بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1، 2016)ص44

إضافة إلى ذلك أولى الفكر الليبرالي أهمية للخطاب السياسي في المجتمع انه هو الذي يعكس المعتقدات و بالتالي ركزت الليبرالية على الأفكار و تأثيرها في حراك العالم و تفاعل المصلحة و الهوية بواسطة عمليات اجتماعية.[1]

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الحديث

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة حتمية لتغيير المشهد الدولي بشكل نوعي و هو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية الأمنية في العلاقات الدولية ،خاصة بعد التغيرات التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة .

المطلب الأول: التوسع في مفهوم الأمن

أ/ التحول في مفهوم الأمن ومبرراته:

من أهم المتغيرات التي طرأت في مفهوم الأمن خلال ما بعد الحرب الباردة مايلي :

1 – تراجع الدور التقليدي للدول :

لم يعد للدولة القومية أي فعل أو تأثير في السياسة العالمية نتيجة بروز فواعل غير دولاتية ، تنافس الدولة في

1ـ حاتم احمد موسى شاهين، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة 1991–2015** "دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية "(غزة:جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم العلوم السياسية ،2011) ص 87

2ـ ليندا عكروم ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** (الجزائر: دار ابن بطوطة، ب ط ، 2011) ص 40

أداء وظائفها التقليدية كالدفاع أو الأمن مما ساعد على ظهور شبكات و خرائط جديدة للتفاعلات والمصالح لا تتطابق مع خريطة التقسيم السياسي للعالم.[2]

زيادة إلى ظهور الدولة الفاشلة كمصدر للنزاع بين المجموعات الاثنية مما يجعل الدولة غير قادرة التحكم في إقليمها ، وصعوبة السيطرة و احتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر لان تلك المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها ، باستخدامها الميليشيات شبه العسكرية العصابات الإجرامية و الأطفال فتشير الإحصاءات إلى انه من بين 61 صراع شهدها عقد التسعينات من القرن العشرين ، كان 58 منها داخليا أي بنسبة 95 بالمائة تقريبا و 90 بالمائة من ضحاياها كانوا من المدنيين

2- ظهور مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمية : أبرزها جلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية عالمية .

3- تغير أجندة العلاقات الدولية كانعكاس للتحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة حيث لم يعد التهديد العسكري هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت تواجه أنماط جديدة للتهديد

4- التطور ألمعلوماتي الاتصالي: أدى التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات إلى ربط سكان العالم بقدرة هائلة و إزالة الحواجز الزمنية و المكانية مما أدى إلى ضعف سيطرة الدولة.[1]

---

[1]–سليمة بن حسين ،**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار و تأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004–2012** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات افريقية (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ،2013) ص 23

5– أحداث 11 سبتمبر 2001 :كان لها التأثير على مفهوم الأمن (التهديد) إذ طرحت مفهوما جديد للأمن الدولي، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض أجندتها الخاصة بهذا المفهوم ،و التي تقوم أساسا على ان الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه امن الدول و المجتمعات و ان العالم كله معرض للاعتداءات الإرهابية متشابهة لأحداث 11 سبتمبر و قامت بإعادة صياغة إستراتجيتها الأمنية الجديدة (إستراتيجية الهجمات الوقائية) و التي تنطق من حق واشنطن توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى أنها تمثل خطرا أو تهديدا للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع .

6–تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي: بل صارت هناك فواعل عديدة و كنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد و تزايد معها مسببات التهديد و أنواعه كتجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العبرة للحدود، التلوث

البيئي ، الإرهاب الدولي ، انتشار الإمراض و الأوبئة ، لذا اقترح " ريتشارد أولمن " توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل غير الدولة.[1]

ب / التحول في طبيعة الصراعات الدولية : شكل التغير في طبيعة الصراعات في فترة الحرب الباردة عاملا رئيسيا في تأكيد فشل المنظور التقليدي للأمن ، لأنه همش أمن الأفراد لصالح أمن الدولة، ناهيك عن أن الدول أصبحت غالبا مصدر تهديد لأمن مواطنيها.

ج–التحول في طبيعة الفاعلين :إن التحول في طبيعة هي نتاج تأثيرات العولمة التي أدت إلى بروز فواعل جديدة من غير الدول، وقد اعتبر الأستاذ التعاطي مع المشاكل الكبرى ، وأكبر من التفاعل مع المشاكل

1-أحمد فريجة ، **الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة** " دفاتر السياسة و القانون" العدد:142016 ص 165

الصغرى، في حين تحولت المشاكل الكبرى إلى اختصاص المنظمات الدولية، فأصبحنا نتكلم عن خصخصة الأمن.[2]

المطلب الثاني:خصائص التهديدات الأمنية

1 ــ الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة القومية:

لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة إطار محدد و ظاهرا بنطاق حدود الدولة ، بل تعدى الى دول الجوار الجغرافي المباشر يمتد الى المجال الإقليمي و الدولي ، هذا ما يوضح تداخل بين العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم في الوقت المعاصر.

ما يزيد من شدة خطورة نصادر التهديد أنها خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية كم يكون بعضها نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول التي قد تصل الى الحروب الأهلية ما ينجر عنها من ظواهر النزوح البشرية و اختراقهم حدود الدول المجاورة فرار من يواجهونه من مخاطر الأوضاع الداخلية في بلادهم.[1]

2 – اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني:

2-– سليمة بن حسين ، **المرجع السابق** ،ص25

[1]- **المرجع نفسه**، ص 26

2-1 مصادر داخلية: يتمثل في عملية التحول التي تتعرض إليها المجتمعات المعاصرة بفعل المتغيرات العديدة التي يشهدها الواقع المعاصر، التي تتطلب إعادة هيكلة و تكييف هذه المجتمعات بواسطة قواعد

و أسس جديدة ملائمة مع متطلبات العصر.إضافة إلى المصادر التقليدية الداخلية كسوء الأوضاع الاقتصادية ،الاجتماعية و الخلافات الإثنية و العرقية.

2-2 مصادر تهديد من دول الجوار الجغرافي المباشر:لم يعد التهديد من دولة معينة موجه مباشرة إلى دولة أخرى بل أصبح الاعتداء العسكري على دولة و تعود تأثيراته على دول المجاورة مباشرة مثلما هو في الشرق الأوسط و العدوان الإسرائيلي على فلسطين لكن هناك دول معرضة لهجمات و القصف.[1]

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة

1-مفهوم التهديد الأمني: من الناحية اللغوية التهديد هو النية في إلحاق الضرر آو الأذى، فهو مرتبط بكل ما يخل بالأمن و يشكل هاجسا.أما من الناحية الإستراتيجية فهو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية الى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي،الاجتماعي، و العسكري.[2]

2- أنواع التهديدات الأمنية

---

[1]-احمد فريجة .**المرجع السابق**

[2]-- ليندا عكروم ، **المرجع السابق** ، ص 59

تختلف أنواع التهديدات من مفكر إلى آخر إلا انه يعتبر الأنواع الرئيسية للتهديد كالآتي:

1 ـ تهديد الهجوم العسكري

2– تهديد النشاط الإجرامي

3– تهديد بقاء الإنسان و رفاهيته

كما تختلف درجة التهديد و صوره فهناك من يقسمها إلى الأنواع التالية:

1 ـ التهديدات الفعلية:هي تعرض الدولة للخطر بشكل واضح إلى خطر مباشر بواسطة استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

2– التهديدات المحتملة:هي وجود إشارات و أسباب حقيقية لتعرض الدول للتهديدات دون وصولها إلى استخدام القوة في حل النزاع.

– التهديدات الكامنة: هي وجود خلاف بين دولتين أو أكثر و الذي قضيتم اللجوء الى القوة في أي وقت. [1]

خلاصة الفصل

نستنتج مما سبق أن موضوع الأمن يحتل أهمية بالغة من طرف الدارسين و الباحثين خاصة بعد الحرب الباردة حيث أصبحت الساحة الدولية تعرف أشكال و فواعل دولية كثيرة نتيجة الأحداث المتتالية عرفت المصطلحات و المفاهيم تغيرات مختلفة،حول لإيجاد تفسير وتوضيح الظاهرة الأمنية التي صارت لها

1– سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته – دراسة في المفاهيم و الأطر**– "مجلة العربية للعلوم السياسية " ص 27

ابعاد متعددة فهي تشمل المسائل الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية و الثقافية كما تنوعت مستويات الأمن فهناك الأمن الإنساني الفردي الذي يعطي أهمية للأمن الأفراد سواء في موطنهم آو خارجه و توفير حاجياته الأساسية و تحقيق الرفاهية له،لأنه يمثل رأس المال لكل مجتمع ، كما يوجد الأمن الإقليمي الذي يركز على تشارك و تضامن مجموعة من الفواعل أو الوحدات مع بعضها لتوفير الأمن و أي اعتداء على دولة يعد اعتداء على باقي الدول ، أي مصلحة مشتركة و مهمة كل الأطراف داخله ، إضافة الى باقي المستويات كالأمن العالمي أو المجتمعي ، الأمن البيئي ...الخ

الفصـــل الثـــاني

أهمية المنطقة المتوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي

بعد النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الإقليمي و تشكيله تكتل اقتصادي سياسي على الرغم من المشاكل و النزاعات المختلفة التي كانت قائمة بين دوله في مجال التنافس التوسعي والاستعماري ،استطاعت الدول الأوروبية تجاوز تلك الظروف و إيجاد نمط جديد للسياسات و العلاقات المختلفة فيما بينها ، وللحفاظ على هذا الانجاز الذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي سعى الى إعادة النظر في علاقاته مع دول الجوار المتوسطي و المغاربية خاصة ' ذلك لما تحتله المنطقة المتوسطية من مركز مهم وإمكانيات متنوعة و خيرات كثيرة من جهة ، و ظهور التهديدات الأمنية كالإرهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية ، انتشار الجريمة المنظمة و المشاكل البيئية في الحوض المتوسطي و اعتبر الدول الجنوبية هي مصدر تلك التهديدات لذلك اتجه الى إتباع أساليب و إجراءات كثيرة لتامين المنطقة المتوسطي.

المبحث الأول :أهمية المنطقة المتوسطية و عوامل اهتمام الاتحاد الأوروبي بها

تحتل المنطقة المتوسطية أهمية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي نتيجة القرب الجغرافي و الإمكانيات الهائلة من المواد الأولية إضافة الى الأبعاد الأخرى التي تتميز بها المنطقة حيث تتجسد تلك الأهمية فيمايلي:

المطـلب الأول: الأهمية الجغرافية و الاقتصادية

1-الأهمية الجغرافية

جاءت تسمية البحر الأبيض المتوسط نسبة الى المساحة المائية الكبيرة التي تتوسط القارات الثلاثة آسيا ـ إفريقيا ـ أوروبا [4] و هي كلمة مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما Médius أي المتوسط و Terra أي الأرض .[5]

1ـ **البحر الأبيض المتوسط** : مأخوذ من الموقع : [https ://www.aljazeera.net]

2ـ **البحار و المحيطات** ، سلسلة كتاب المعرفة (جنيف: نشر شركة ترادكسيم) ص [22]

و أطلق على هذا الحوض في القرن 9 م اسم بحر الروم Mer Nustrum و بحر الشام ، يقصد به مرة الحوض الشرقي للمتوسط و مرة أخرى الحوض الغربي للمتوسط ، أما الجزء الذي تقع فيه بعض المدن الليبية (سرت ـ اجدابيا) فقد سماه الإدريسي اسم " البحر المحيط"[6]

أما في الفترة ما بين القرن 18م و 19م أطلق الأوروبيون اسم The Méditerranéen باللغة الانجليزية و La Méditerranée بعد إن كان يعرف باسم Le mer de Méditerranée و قد جاء هذا التنوع في التسمية بعد اكتشاف أوروبا من جديد لأهمية البحر الأبيض المتوسط ، خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869م .[7]

يتشكل البحر الأبيض المتوسط من حوضين رئيسيين :

أ ـ الحوض الغربي: يتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، و يفصل بين إفريقيا و أوروبا بمسافة 14 كم

ينفتح شمالا على البحر التيراني المحصور بين البلقان و جزر كورسيكا و سردينيا ، تنتصب في هذه المنطقة سلسلة جبال البركان غربا باتجاه جزر البليار الاسبانية .

ب ـ الحوض الشرقي:

يتكون من البحر الادرياتيكي و بحر ايجة ، و يقسم خط عرض 540 ° شمال البحر الأبيض المتوسط

1ـ محمود احمد أبو صرة ، **دراسات في تاريخ البحر الأبيض المتوسط** (مالطا: منشورات.ELGA . 2000) ص 65

2- يسرى الجوهري : **جغرافية البحر المتوسط** (الإسكندرية : شركة رأفت سعيد ، ب ط، 1984) ص 9 – ص 10

و خط طول 534شمالا يفصله من الجهة الشرقية

يقع البحر الأبيض المتوسط بين جنوب أوروبا ، شمال أفريقا و غرب أسيا بين خطي عرض 300/°46 شمالا و خطي الطول 36/°5,50 شرقا تبلغ مساحته الإجمالية بزيادة البحر الأسود

و بحر مرمره 3475400 كم ، يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا أما عرضه 10011 ميلا باجتماع جميع سواحله من مضيق جبل طارق إلى بورسعيد و من ميناء مرسيليا إلى بجاية بالجزائر إضافة إلى جزيرتي قبرص و مالطا.[8]

2-الأهمية الاقتصادية:

تتمتع المنطقة المتوسطية أهمية اقتصادية كبرى لاسيما بعد تحرير التجارة الدولية و نشأة منظمة التجارة العالمية و اتساع حركة التكتلات الاقتصادية،[9] و ذلك لما تحتوي المنطقة من ثروات إستراتيجية و حيوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، التي تتمثل في الثروات الطبيعية الهائلة من المواد الطاقوية و المعادن و الثروة السمكية.

ففي النفط و الغاز تزخر منطقة المغرب العربي (ليبيا ، الجزائر ، تونس) و الخليج العربي (العراق) و دول مجلس التعاون الخليجي و كذا منطقة قزوين (إيران ،أذربيجان ، تركمانستان ، كازاخستان) هذا ما يظهر أهمية البحر المتوسط حيت يعتبر معبر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية إلى دول أوروبا الغربية و أمريكا مرورا بقناة السويس و مضيق جبل طارق.

---

[1]- احمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية** (الجزائر: دار ابن النديم ،ط1 ، 2013) ص 40

[9]- برنامج الامم المتحدة للبيئة ، **خطة البحر المتوسط** على الموقع : [www.Sphio.spa.org]

إضافة الى منتجات الشرق الأقصى من (التوابل الحرير) من الهند و الصين(العطور) من اليمن الحبشة (الذهب والريش) من مناطق الساحل الإفريقي و ما نتج عنه من ازدهار عدة موانئ متوسطية كبيرة كبيروت طرابلس الإسكندرية بجاية في الجنوب و برشلونة جنوه، بيزا البندقية في الشمال . حيث بلغ احتياط النفط و الغاز في المنطقة العربية مقارنة مع الاحتياطي العالمي سنة 1994نسبة 60% بالأولى

و 20 % للثانية، و لقد قدر في الثمانينات القرن العشرين ان البحر المتوسط ينقل يوميا عبر مياهه حوالي 4 مليون طن و نحو 2500 سفينة تجارية و 500 سفينة صيد و التي تزيد حمولتها على 100 مليون طن[10].

كما تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في إنتاج النفط باحتياطي عالمي بنسبة 1.8%و تحتل المرتبة 4 في إنتاج الغاز الطبيعي باحتياطي عالمي يقدر ب 5% أما ليبيا تتميز بنفطها القريب من القشرة الفوقية للأرض ويقع قرب السواحل المتوسطية مما يجعله محل تنافس بين الشركات النفطية العالمي حيث تحتل المرتبة 14 عالميا باحتياطي البترول و تصدر حوالي 15 ألف برميل يوميا و 5مليون م^3 من الغاز الطبيعي.[11]

كما تتوفر المنطقة من المعادن المختلفة كالحديد و الفوسفات و الرصاص اليورانيوم الثروات الحيوانية

و الزراعية و القوة الاستهلاكية الكبيرة نتيجة النمو الديمغرافي الكبير.[12]

---

1. احمد راتب ، **المرجع السابق** ، ص48- ص51

2- وهيبة تباني ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي -ظاهرة الإرهاب-** ، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية " تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية الأمن و التعاون (تيزي وزو: جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014) ص45

3- سعيدي ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ،" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية" (وهران:جامعة وهران 2 محمد بن احمد، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015-2016) ص30

المطلب الثاني: الأهمية التاريخية والثقافية

1-الأهمية التاريخية

إن البحر الأبيض المتوسط قديم قدم الحضارات البشرية التي ظهرت على سواحله كالحضارة المصرية ،الإغريقية، الرومانية و الإسلامية أقيمت على أراضيه علاقات تعاونية و صراعية اكتست الصبغ الدينية بين شعوب الضفتين حيث انتشر فيه الدين المسيحي و الإسلامي و التي لا زالت تأثيراتها إلى اليوم فالإسلام قائم في الجنوب و الكاثوليك في الشمال.

انطلاقا من هذا فان العلاقات العربية الأوروبية ممتدة منذ زمن بعيد ،حيث حصلت حروب اختلافات بين الأطراف القوية حول قضايا سياسية حضارية اقتصادية و تنافسية باعتباره مجالا حيوي لنشاطات الإنسان المختلفة[1] ، ففي العصر الوسيط سيطر الرومان على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط تم ظهرت الحضارة الإسلامية التي جعلت المتوسط ملتقى روحيا ، تجاريا ،وعلميا إضافة إلى الحروب الصليبية.

و الصراع بين روما و قرطاجنة ، و بروز القوة الدولة العثمانية بواسطة أسطولها البحري الضخم خلال القرن 19م .[13]

و بعد الحرب العالمية الثانية بقي المتوسط تخت إطار التنافس بين الدول الغربية – الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفياتي ، و الدول الأوروبية و أخيرا الدول الأسيوية خاصة المنطقة المغاربية ،حيث هيمنة أمريكا على زعامة العالم و السيطرة التامة على المشرق و الخليج العربيين ، و هذا ما أبرزته حرب

1- محمد احمد ابو صرة ، **المرجع السابق** ، ص[60]-ص[63]

الخليج 1991مما أثار تخوف الاتحاد الأوروبي من التوسع الأمريكي على باقي دول جنوب المتوسط باعتبارها مناطق نفوذ و مستعمرات قديمة للدول الأوروبية.[14]

ب ـ الأهمية الثقافية: يعتمد الاتحاد الأوروبي على مبدأ الديمقراطية أحد مفاتيح التنمية المستدامة في المنطقة فحدد لكل دولة في اختيار و تقرير أنظمتها السياسية ، الاجتماعية ،الاقتصادية و الثقافية ، كما اقترح الحاجيات الإنمائية المشتركة في تنمية الموارد البشرية كالمرأة و الشباب النهوض بقدرات البحث التطوير إضافة الى التبادل الثقافي و تحقيق التقارب بين مراكز البحوث و النقابات العمالية المهنية ، و هذا ما أشار إليه ، إضافة الى أهمية القطاع الصحي في التنمية.[15]

في هذا الإطار توالت القيم الأوروبية المتوسطية المتعاقبة اهتمام بتشجيع الحوار الثقافي في مالطا 1997 شتوتجارت 1999 ، 2001، 2003 و دعم الاتحاد الأوروبي ذلك في تك11وين المؤسسة الأوروبية المتوسطية لحوار الثقافات مقرها الإسكندرية ، و إنشاء مشروع ميدكاميس Médcampus و ميد مديا Méd. Média و تمبيس Tempus إلا إن حالة عدم التوافق و عدم الرضا الفكري بقي عاجزا أمام التوجهات الكبرى مثل الشرق أوسطية، النظام العربي و الدائرة الإسلامية.[16]

المطلب الثالث : عوامل اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية وتطور العلاقات بين الطرفان

الفرع الأول ـ عوامل اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية

يمكن تلخيص عوامل اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية فيما يلي:

1ـ حمد بوعشة ، **العرب و المستقبل في الصراع الدولي** (ليبيا : الدار العربية ، ط1 ، 2000) ص[76]ـص[97]

2- نور الهدى بن تيقة ، **الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في السياسات القوى** " مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل " العدد: 02 جويلية 2018 ص[108]–ص[110]

3- نادية محمود مصطفى و آخرون ، **أوروبا و حوار الثقافات الاورو متوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل** " عن الملتقى الدولي حول حوارات الحضارات (القاهرة : جامعة القاهرة ،كلية العلوم السياسية و الاقتصاد، 2007) ص[52]–ص[53]

ـ تحقيق الاتحاد الأوروبي نمو اقتصادي ملحوظ خلال السبعينات مما جعله يتمتع بثقل في شؤون العالم

ـ الرغبة في إتباع سياسة خارجية موحدة تمكنه من التأثير في الأحداث العالمية .

ـ زيادة قوة منطقة الشرق الأوسط نتيجة نمو عوائد البترول مما وجهت أنظار الاتحاد الأوروبي في البداية إلى الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها الشرق الأوسط.

ـ القرب الجغرافي الذي جعل من مصلحة أوروبا الحفاظ على الاستقرار و التنمية في دول جنوب المتوسط.

ـ إدراك الدول الأوروبية المشاطئة لشمال غربي المتوسط التهديدات التي تواجهها القادمة من الجنوب كالهجرة الشرعية و غير الشرعية ، امتدادات التيارات الإسلامية الراديكالية الى أوروبا و الرغبة في معالجة أسباب التطرف و الإرهاب و مواجهته في موطنه الأصلي.[17]

ـ الترويج الأمريكي الإسرائيلي لمشروع " الشرق الأوسط الكبير ، حيث عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة في تطوير اقتصادياتها و أوضاعها الاجتماعية من خلال نشر القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و القضاء على أسباب التخلف و هذا بغية حماية امن الولايات المتحدة المواطن العربي.[18]

ـ إعادة مكانة فرنسا في المنطقة المتوسطية باعتبارها مناطق نفوذ و يربطها تاريخ مشترك.[19]

ـ تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا و تحريرها من الضغوط الأمريكية .

---

[17]- سمعان بطرس فرح الله ، **مصر و الدائرة المتوسطية -الواقع و المستقبل حتى عام 2020 -** (مصر: دار الشروق ، ط1، 2002) ص 22

[18]- عبد القادر المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق و الأهداف و التداعيات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط1، 2005) ص 12

[19]- جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي** " مجلة العلوم الاجتماعية" العدد:19 / 2013، ص 319

ـ ظهور المخاطر البيئية على البحار.

ـ أهمية المنطقة التجارية كونها مصدر رئيسي لصادرات أوروبا من الموارد الطاقوية.

ـ تعتبر منطقة MENA سوق هام لأوروبا رغم انخفاض حجمها مع انهيار النظام العالمي الثنائية القطبية و ما نتج عنه من تقارب العملات بين دول الاتحاد الأوروبي و جيرانها.

ـ انتشار ظاهرتي العولمة و التكتلات الاقتصادية و الإقليمية التي أصبحت من ملامح الأساسية للاقتصاد العالمي .[20]

الفرع الثاني –تطور العلاقات العربية الأوروبية

1 ـ سياسة الانتساب 1957–1972

تجسدت سياسة الانتساب خلال معاهدة روما 1957-1972 و هي مرحلة تأسيسية اهتمت الجماعة الأوروبية بتأسيس نفسها ، حيث وقعت معاهدة روما ست دول هي (فرنسا – ايطاليا- ألمانيا - بلجيكا هولندا - لكسمبورغ) إلى أن وصلت إلى 15 دولة في يناير 1995 و لقد حرست الجماعة الأوروبية إلى توطيد العلاقات التاريخية و الجغرافية و السياسية مع دول المتوسط و بشكل خاص فقد عملت ايطاليا وفرنسا على ربط علاقتها مع تونس و المغرب 1956 أو بلدان تناضل من اجل الاستقلال الجزائر (1830-1962)

[20]- نرمين النواوي ، **الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط، "** مجلة السياسة الدولية " العدد:154 /1994 ، ص 107

ثم بدأت العلاقة الثنائية الجديدة في إطار اتفاقيات الانتساب مع كل من المغرب في مارس 1969 بعدها يوغسلافيا، مالطا 1970 مصر و قبرص 1972 اهتم في ذلك بالمسائل الاقتصادية و استبعاد القضايا السياسية لان الدول المتوسطية كانت في إطار التحرر.[21]

2 ـ مرحلة السياسة المتوسطية الشاملة 1973– 1991

جاءت هذه المرحلة مع توسيع نطاق الجماعة الأوروبية في يناير 1973 ليصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء 9 بانضمام كل من (المملكة المتحدة ، ايرلندا، الدنمارك) ثم طرأ تحسن طفيف في العلاقات مع أوروبا بعد حرب 1967 مع موقف فرنسا من العدوان الإسرائيلي ، و جهود بريطانيا للتوصل الى قرار مجلس الأمن 242، غير أن حرب أكتوبر 1973 التي أدت الى تغيير كثير من الأسس و المفاهيم العسكرية و السياسية ،أدخلت نوع من التوازن على الموقف الأوروبي من قضية الشرق الأوسط بصورة ملائمة للحق العربي ، نتيجة للحظر البترولي و إغلاق قناة السويس ، أدركت أوروبا لخطورة تهديد المصالح الأوروبية. [22]

و بعد انعقاد قمة باريس أكتوبر 1978 التي شكلت البداية الحقيقية و الفعلية للسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية التي بدأت باتفاقيات التعاون الشامل التي ركزت على مساعدة جهود التنمية الاقتصادية في دول المتوسط و منح الدول الموقعة على الاتفاق مزايا تفضيلية في شكل إعفاءات من الرسوم و تخفيض الرسوم الجمركية إضافة الى بروتوكولات للتعاون المالي .

---

[21]- قاسم محمد عبد الدليمي ، **العرب من الشراكة الاورو متوسطية الى الاتحاد من اجل المتوسط – دراسة في المتغيرات و المواقف- على الموقع :** Https://www.iasj.net بتاريخ 22-02-2019

[22]- جمال الدين بيومي ، **مصر و الاتحاد الأوربي – الواقع و الآفاق –مجلة السياسة الدولية** ، المجلد: 35، العدد: 154، اكتوبر 2004 ص 95

التي تجسدت بوضوح بمصادقة مجلس وزراء الجماعة الأوروبية عليها في 1979 و تم تقسيم دول البحر الأبيض المتوسط الى ثلاث مناطق:

- منطقة المغرب العربي

- منطقة المشرق العربي

-المنطقة الأوروبية[23]

وفي 1988 تم الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي على إنشاء منطقة تبادل حر لكن لم تكن أي نتيجة استثناء المنتجات النفطية من الاتفاق.[24]

3 ـ مرحلة السياسة المتوسطية الجديدة 1992– حتى الآن

في العاصمة الاسبانية مدريد تم إبرام مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر من النفس السنة – 1991- تم الإعلان على انهيار الاتحاد السوفياتي رسميا في ديسمبر 1991، و عبر فيه الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" قائلا " **آن الأوان لانتهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس و مبدأ الانسحاب مقابل السلام الذاتي الذي ينبغي أن يوفر الأمن و الاعتراف بإسرائيل و احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين** "[25]أمام تلك المتغيرات رأى الاتحاد الأوروبي ضرورة مراجعة سياسته المتوسطية التي تخضع للمراقبة و التطوير بصفة مستمرة و لذلك فقد كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور

---

[23]- نادية محمود مصطفى ، **البعد التاريخي للعلاقات العربية –الأوروبية – تطور السياسات الاوروبية تجاه المنطقة العربية للقضايا و المسار** و المحددات **1945-1991** على الموقع : [http:// www.dpcudesk.com] بتاريخ 03-2019/03

[24] - هاني الشميطلي ، **اوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من اجل المتوسط** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 19/ 2008

[25]- اسعد عبد الرحمن، **مؤتمر مدريد للسلام 1991**، الموسوعة الفلسطينية ، ص 149 /2019/02/25

جديد لسياستها اتجاه جيرانها من دول حوض البحر المتوسط و قد أعدت اللجنة بالفعل ورقة عمل حدد فيها مقترحاتها بشان السياسة المتوسطية الجديدة فيما يلي:

- تقوية الروابط بين جهود كل الأطراف لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- التأكيد على نشر القيم الديمقراطية. و في هذا الإطار اصدر المجلس الأوروبي إعلانين الأول خاص بالديمقراطية و حقوق الإنسان و الثاني بالبيئة .
- دعم الجهود التي تقوم بها المؤسسات المالية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في دول جنوب البحر المتوسط.

على غرار ذلك أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة تحت عنوان " العلاقات المستقبلية و التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط "في سبتمبر 1993، أشارت خلالها بمشاركة مصر ، الأردن، سوريا، و أراضي الحكم الذاتي في فلسطين في عملية تكامل إقليمي تؤديها دول الاتحاد الأوروبي ، تعمل على التسوية السلمية مما أدى الى صياغة أفكار سياسية شاركت فيها إطراف رسمية أو غير رسمية ، في إطار المفهوم المتوسطي متعدد الأطراف.[26]

المبحث الثاني: أهم التهديدات الموجودة في المنطقة المتوسطية

أشارت الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية سنة 2003 أن التهديدات الرئيسية التي تواجه امن الاتحاد الأوروبي هي الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، الجريمة المنظمة و التي يتجسد مصدرها من المنطقة الجنوبية للبحر المتوسط.

---

[26]- عمرو محمد عبد الرحمن السيد ، **العلاقات الاورو متوسطية و التعاون في قضايا التحول الديمقراطي و حقوق الإنسان** " المركز الديمقراطي العربي ،10 يونيو 2014

المطلب الأول: الإرهاب الدولية: تعد ظاهرة الإرهاب الدولي أهم التهديدات الأمنية الجديدة اتسعت خلال التسعينات من القرن العشرين كأسلوب من أساليب الإرهاب الجديد حيث انتشرت بقوة تنظيمات إرهابية من كل أقطار العالم بداية بتنظيم القاعدة من أفغانستان إلى الدول المغاربية خاصة ووصوله إلى الدول الأوروبية ،حيث عانت مدنها من العديد من الهجمات و التفجيرات ، مما طرقت ناقوس الخطر واشتدت الجهود والدراسات حول تكثيف طرق مكافحته وفق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية . مفهوم الإرهاب هو مصطلح لم يصل إلى تعريف موحد كغيره من المصطلحات السياسية الجديدة إلا انه حدد تعريفه إجرائيا ، فجاء في قاموس المورد تعني كلمة Terroirs ذعر، هول ،كل ما يوقع الرعب في النفوس ، و تعني كلمة " Terrorisme "الإرهابي " و الفعل Terrorise يدل على "يرهب، يروع ". أما في قاموس أكسفورد جاءت مفردة الإرهابي Terroriste تعبر عن الشخص الذي يستخدم العنف المنظم لضمان أو تحقيق نهاية سياسية.

كما عرفه مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة العالمية الإسلامية على انه : "ترويع أللآمنين و تدمير مصالحهم مقومات حياتهم و كرامتهم الإنسانية بغيا و فسادا في الأرض ، على خلاف الجهاد الذي يدفع عن المواطن ضد احتلال الأرض و نهب الثروات و هو بذل الجهد لنصرة الحق و دفع الظلم و إقرار العدل و السلام ".[27]

1- معن خليل العمر ، **الجريمة المنظمة و الإرهاب** (عمان : دار الشروق ، ط1، 2013) ص[20]

الفرع الأول: أنواع الإرهاب

أ **الإرهاب الداخلي**: ينقسم الى قسمين هما كالآتي:

1- إرهاب الدولة: يعني قيام الدول بمعاملة مواطنيها بالقوة و التعسف باستخدام وسائل ممنوعة لقمع أفراد أو جمعية معينة أو الترحيل الإجباري من أراضيهم.

2- إرهاب الأقليات :

هو محاولة طائفة أو قبيلة معينة بعمليات إرهابية داخل الدولة الأم ، قصد الحكم الذاتي و الانفصال عنها.

الفرع الثاني: الإرهاب الخارجي (الدولي)

هو محاربة أو إلحاق الضرر بجماعة أو طائفة من الأفراد آو التعدي على إقليم دولة أخرى بعمليات إرهابية يتضمن تشويه البنية التحتية لنمو الشعوب و التشكيك في انتماءاتهم و هويتهم الثقافية و الإيديولوجية ونشر أفكار معادية لعقيدة و عقلية الأفراد المقصودين.[28]

الفرع الثالث: أهداف الإرهاب:

1- الأهداف المباشرة هي:

الحصول على أموال لتسيير و تمويل نشاطات التنظيمات الإرهابية ، الضغط على الدولة لإطلاق سراح معتقلي الجماعات الإرهابية و اغتيال الخصوم ، إضافة الى السيطرة و الوصول الى أهدافهم أهمها السلطة .

---

1 ــ يوسف محمد صادق ، **الإرهاب و الصراع الدولي** ،(كردستان : منتدى القراء الثقافي ، ب ط ، ب س ن ،)، ص[286]

2 – الأهداف غير المباشرة:

تعمل الجماعات الإرهابية على إخلال الأمن و الاستقرار و بعث شعور عدم الثقة بين الدولة ومواطنيها وإظهارها عاجزة على حمايتهم، ضرب القطاعات المهمة للبلاد كقطاع السياحة والقطاع الاقتصادي، تعبئة الرأي العام حول قضاياهم و الدعوة إلى إسقاط الدولة و فقدان الشرعية في ظل فساد البلد. [29]

وضع الإرهاب الدولي في خانة التهديدات الكبرى مخاطر الاتحاد الأوروبي ، خاصة بانتشار النزعات الأصولية المتطرفة الإسلامية و توسع الحركات و التنظيمات الإرهابية في الدول العربية لاسيما في المنطقة المغاربية لعل من أهمها في الجزائر [من حركة بوعلي في الثمانينات إلى حركة الدولة الإسلامية مرورا بالجماعة الإسلامية المسلحة إلى جانب الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة وصولا إلى الجماعة السلفية للدعوة و القتال ثم القاعدة]و تنامي العمال الإرهابية في التسعينات خاصة مع قتل الرعايا الأجانب و اختطاف الطائرة الفرنسية و القيام بالعديد من الهجمات و التفجيرات في عواصم متعددة في أوروبا من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية.

---

1 ـ حسن سعد عبد الحميد، **السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد 2003** ،(ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصاد ، ط1، 2017) ص [14]

إضافة الى الجماعة الإسلامية للهجرة و التكفير بمصر و جماعة الإخوان المسلمين و تونس ليبيا، المغرب موريتانيا....إضافة إلى ظهور الدولة الإسلامية في العراق و سوريا (داعش) التي هي أكثر انتشارا في البحر الأبيض المتوسط مما جلب الأوروبيين إلى الراديكالية .[30]

هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي السعي إلى احتواء هذا الخطر بدعوة من الحلف الأطلسي الذي عبرت عليه المادة 4 من ميثاق واشنطن 1949 الخاص بالتعاون العسكري وذلك لبناء الثقة بين دول الضفتين عن طريق الحوار السياسي و تبادل الزيارات العسكرية لدول الجنوب لخلق توافق عملياتي بين الجيوش.

في إطار التحكم في الظاهرة الإرهابية تم إنشاء دول أوروبا الجنوبية عام 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط أو مهمات بيترسبرغ Petersberg هما "اوروفور " و" اورومافور" و التي تم الإعلان عنها رسميا في 9 نوفمبر 1996 و تنشيط منظمة غرب أوروبا و إنشاء الحوار السياسي الأمني بين دول الضفتين كما أسس منتدى التبصر المتوسطي RAND أو المسمى MFF

Mediteranean Forisght Forom عام 2015 من اجل تطوير استجابات مدنية عسكرية شاملة للتحديات الإقليمية المعقدة من خلال مزيج مبتكر من البحث ، و المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب في 2016 يضم 42 خبير.[31]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

---

2 ـ احمد برقوق ، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط** ،على الموقع :[http://barkouk-mhand .Yolasit.com]

1ـ مايكل ماكيرني ،و اخرون، **تحديات متعددة الجوانب و تداعياتها على منطقة البحر المتوسط** على الموقع : [www.randeurope.org] بتاريخ :12:30-2015/02/02

أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل أهم و اخطر التهديدات الأمنية الجديدة، و ذلك نتيجة انتشارها

حجم المخاطر التي يسببها المهاجرين على إخلال الأمن و الاستقرار للبلدان المهاجر أليها وذلك بقيامهم بأعمال الشغب و الاعتداءات الإرهابية و جلب الأمراض الخطيرة و المعدية داخل الدول المستقبلة

الأعباء التي تترتب عليها من إجراءات الإقامة خاصة للنساء و الأطفال ، أو إيصالهم إلى بلدانهم الأصلية تكاليف علاجهم.

غير أن من اجل تسليط الضوء حول هذه القضية نتناول بعض التعاريف كما يلي:

" هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير شرعية."

كما تعني الهجرة في مضمونها: « هي الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة[32] »

الفرع الاول: أسباب الهجرة غير الشرعية

1- الأسباب السياسية

- ضعف النظام السياسي و المؤسسات.
- غياب سيادة القانون و الديمقراطية.
- انتهاك حقوق الإنسان.

1. محمد غربي و آخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر و إستراتيجية المواجهة** (الجزائر:دار النديم، ط1، 2014) ص[23]

- عدم الاستقرار السياسي و كثرة النزاعات القبلية .
- تفشي الفساد المالي و الإداري.

2- الأسباب الاقتصادية

- تفشي ظاهرة البطالة و الفقر.
- تراجع مستوى المعيشة ومعدل النمو .
- سوء الخدمات الصحية.
- انتشار الأوبئة و الأمراض الخطيرة المزمنة.

3- الأسباب الاجتماعية و الأمنية:

- غياب العدالة الاجتماعية و تمييز قبيلة أو طائفة أو طبقة عن الأخرى.
- ضعف إجراءات تسوية أوضاع الفقر و البطالة.
- غياب الأمن عن المواطن داخل وطنه.تضييق حريات المواطنين و هضم حقوقهم الأساسية .[33]

4- :الأسباب الخارجية

تتمثل الأسباب الخارجية لانتشار الهجرة غير الشرعية نتيجة تشديد شروط وضوابط الهجرة في دول المستقبلة خاصة بعد 11 سبتمبر2001. إعجاب الشباب بالحضارات الغربية بمظاهر الرفاهية والفخامة فيها إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول الفقيرة.[34]

1-هشام صاغر، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر** (الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية ،ط1،2014) ص95

2-مجموعة مؤلفين ، **الهجرة غير الشرعية** (الرياض: أكاديمية نايف العربية ،ط1، 2014) ص51- ص52

الفرع الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية

1- الهجرة إلى داخل البلاد:و هي وفود المهاجرين من بلد إلى بلد كمنطقة عبور إلى جهة أخرى. مثل الأفارقة في الجزائر بقاءهم فيها للعبور إلى أوروبا أو المغرب.

2- الهجرة خارج البلاد: و هي ترك البلد الأصلي أسباب قاصية و الرغبة في العيش الكريم و دخول إلى بلد آخر مثل العرب و الجزائريون إلى أوروبا .[35]

بناء على ذلك تمثل الهجرة غير الشرعية اكبر هاجس عند الاتحاد الأوروبي وذلك باعتبار إن المهاجرين هم سبب انتشار المخاطر و التهديدات الأمنية لقيامهم بالهجمات الإرهابية و إخلال بأمن الدول الأوروبية إضافة إلى إمكانية جلب الأمراض المعدية و انتشارها وسط أوروبا ،و العبء الذي يبقى على أكتاف الاتحاد الأوروبي لإعادتهم إلى أوطانهم أو تسوية وضعية إقامتهم خاصة النساء و الأطفال.

بناءا على ذلك تعد الهجرة غير الشرعية تهديد خطير بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط أدى ذلك إلى أمننتها و ضبط تدابير، [36]للتحكم فيها و مكافحتها ضمن الوثائق و المعاهدات التي أبرمت خلال الشراكة الأورو-متوسطية ،و اظهر عنصر جديد في الخطاب الأمني الأوروبي و قامت الدول الأوروبية بانتهاج إستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق استخدام الأدوات الأمنية المزودة بأنظمة المراقبة الالكترونية لحماية الحدود كاستحداث-)وكالة Frantax عام 2004م في وارسو تقدر ميزانيتها السنوية حوالي 50 مليون اورو ، إضافة إلى وضع المناطق العازلة بين الحدود الجغرافية ـ المؤسساتية للاتحاد

1- صاحبي محمد الصالح ،**السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية – الهجرة غير الشرعية–** " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية ، تخصص : دراسات أمنية في المتوسط (ام البواقي : جامعة العربي بن مهيدي ، 2016-2017) ص 44

الأوروبي و حدوده الأمنية لنقل محاربة الهجرة من حدود الاتحاد إلى عمق تراب دول الجنوب ، و تحويلها إلى نقاط مراقبة و تفتيش عن بعد .

كما قام الاتحاد بالضغط على الدول المغاربية لتغيير تشريعاتها الوطنية هذا ما جسته هذه الأخيرة بالفعل مثل المغرب: 2003/تونس و ليبيا 2004/ الجزائر 2009 [37].

و فرض العمل على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية و إنشاء مراكز اعتقال خاصة لحجز المهاجرين غير الشرعيين.[38]

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

كذلك الجريمة المنظمة ليس له مفهوم نتيجة غموض المصطلح و صعوبة دلالاته لكن يمكن عرض بعض المحاولات فما يلي:

تعريف Donald Gressy : "الجريمة المنظمة هي جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعا في عمل قائم على أساس تقسيم العمل و مخصص لارتكاب جريمة".

كما يعرفهاJohn E.Coklin : "هي نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها من اجل الكسب وسائل غير مشروعة."[39]

1ـ فاطمة حموتة ،**أمننه الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطة المفهوم و النظرية وقضية الراهن** ،« مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية » العدد:22 مارس 2019 ص[19]

2- خديجة بتقة، **الامننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على سياسيات دول إفريقيا "المغرب – الجزائر– تونس"** « مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل » ، العدد:02، جويلية 2018

3-كوركيس يوسف داو ودر، **الجريمة المنظمة** " رسالة دكتورا" (عمان:الدار العلمية الدولية و دار الثقافة ، ط1،2001)ص[17]-ص[18]

من الفقه العربي يعرفها الدكتور ماروك نصر الدين:" بأنها الجريمة التي تأخذ طابع التعقيد و الاحتراف القائم على التخطيط المحكم و التنفيذ الدقيق و المدعم بإمكانيات تمكنها من تحقيق أهدافها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل و السبل مستندة إلى قاعدة من المجرمين المحترفين."

من التعاريف القانونية نأخذ المشرع الجزائري :

فقد جاء في قانون رقم 04/15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل و المتمم لقانون العقوبات الجزائري الذي نص في المادة 174 تعريفا لجمعية الأشرار على مايلي: كل اتفاق مهما كانت مدته و عدد أعضاءه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجريمة أو أكثر،أو جنحة أو أكثر معاقب عليها بخمس سنوات حبس على الأقل ضد الأشخاص أو الأملاك التي تكون جمعية الأشرار ، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشرك على القيام بالفعل[40] »

الفرع الأول: أسباب ظهور الجريمة المنظمة

تعود أسبابها إلى العوامل التالية :

- التقدم الهائل في المجال التكنولوجي حيث تلاشت حدود الدولة الجغرافية و ارتباط الأفراد بشبكات الاتصال العالمية .
- تطور الأسلحة و انتشاره بين العصابات .
- الفراغ التشريعي و عدم كفاية النصوص الردعية لمكافحة الجريمة المنظمة.
- الصراعات الداخلية و ما حققته من تدهور في نظم الرقابة الاجتماعية

[1]– خالد دوادي ، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود واطر التعاون الدولي و مكافحتها** (عمان: دار الإعصار العلمي ، ط1، 2018) ص[18]

- الهجرة و الرغبة الى الحصول على مستوى معيشي أفضل.الانحراف و تعدد إشكاله يجعل المنحرفين أكثر قابلية و استعداد القيام بمثل هذه الجرائم و تسهيل انتشارها.[41]

-

3- الأنشطة التي تمارسها الجريمة المنظمة:

تعددت أشكال الأنشطة التي تمارسها تنظيمات الجريمة المنظمة و هي:

ـ الاتجار بالعقاقير المخدرة

ـ الاتجار في الأسلحة و المواد النووية و مختلف أسلحة الدمار الشامل

ـ الاتجار بالنساء و الأطفال و أعضاء الجسم البشري.

ـ سرقة و تهريب السيارات.

ـ غسيل الأموال و التعاون مع المنظمات الإرهابية.

ـ تهريب المعادن و الآثار و التحف الفنية.

ـ دفن النفايات الذرية. [42]

انتشرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في المتوسط واعتبرها الاتحاد الأوروبي اكبر هاجس يهدد آمنه الداخلي نتيجة ارتباطها بالهجرة غير الشرعية و الأعمال الإرهابية التي شهدتها المدن الأوروبية والتخوف من وجود تنسيق ضمني بين التهديدات الأخرى . بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الحديث على

---

[2]- أدية محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة** (العراق:منشورات كردستان ،ط1،2009) ص[35]-ص[38]

[1]- معن خليل العمر ، **المرجع السابق** ،ص[55]

الإرهاب الدولي و الجريمة الدولية باعتبارهما ظاهرتان متقاربتان ووجود علاقة بينهما أصبح لها صدى كبير لدى الدوائر المختصة و مراكز الدراسات فانعقد اتفاق دولي لمحاربة الظاهرة خلال مؤتمر بالارم Palarm في ديسمبر 2000 صادقت عليه 120دولة. [43]

خلاصة الفصل:

بناء على ما تم عرضه تظهر أهمية المنطقة المتوسطية بالنسبة الاتحاد الأوروبي نتيجة الأبعاد المختلفة و المتمثلة في القرب الجغرافي و المميزات التي تتمتع بها ذلك لتوفرها على الإمكانيات و الثروات الطبيعية التي تدخل ضمن احتياجات الصناعة الأوروبية و منطقة عبور الى وسط إفريقيا و التمتع الدول الأوروبية بمصالحها و نشاطاتها ، إضافة الى انتشار التهديدات و المخاطر الأمنية و تخوف الاتحاد الأوروبي على سلامة كيانه و تكتله و التأثير على المجتمعات الأوروبية من حركات التطرف و الراديكالية الى شعوبها لذلك تم اتخاذ جملة من التدابير و الإجراءات للسيطرة على هذه الآفات و ضمان و تحقيق الأمن خلال المبادرات و الحوارات مع دول جنوب البحر المتوسط للتوحيد الجهود و التضامن من اجل إنشاء منطقة تبادل حر و خلق حالة الاستقرار في المنطقة.و هو ما تجسد في ما سمي بالشراكة الاورورمتوسطية و التي عرفت مسارات و اجتماعات عديدة من اجل الوصول الى الأهداف المرجوة .

1-دوالي حسين ،**البعد الأمني في العلاقات الاورو-مغاربية – الهجمات الإرهابية في أوروبا-** " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر " (سعيدة:جامعة الدكتور مولاي الطاهر 2017-2018)ص61

الفصـــــل الثـــالث

السياسات الأمنية الأوروبية في المنطقة المتوسطية و انعكاساتها

و السيناريوهات المستقبلية

تمهيد :

في إطار سعي الاتحاد الأوروبي الى تامين حدوده المتوسطية و ضمان أمنه الداخلي و استقراره و ضمان سلامة كيانه الاقتصادي و الإقليمي التكاملي ، خاصة بعد انتشار المخاطر و التهديدات بكثرة على مستوى البحر المتوسط و حالات الاضطراب التي عرفتها بعض المدن الأوروبية قام لاتحاد الأوروبي ضمن سياسته الخارجية و الأمنية بمجموعة من المبادرات و الحوارات مع الدول المتوسطية من اجل تحقيق الأمن و السلم في المنطقة من خلال اتفاقيات و مؤتمرات عديدة مع الدول المشاطئة للبحر المتوسط.

تجسد ذلك في إطار الشراكة الاورومتوسطية التي ظهرت مع بداية التسعينات من القرن العشرين عام 1972، التي تعتبر أول مبادرات فعلية التي تناولت المجالات السياسية و الأمنية لأول مرة من خلال الدعوة الى اتباع مبادئ الديمقراطية و دولة القانون كما تناولت حقوق الإنسان وذلك من خلال تحسين النمو الاقتصادي للدول المتوسطية و توفير عوامل هجرة شعوب الدول الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي غير انه لم توقع الدول المتوسطية على الشراكة دفعة واحدة و أخرى غير راضية و غير واثقة حول النوايا الحقيقية لهذه الشراكة و من جهة أخرى وقعت بعض الدول المغاربية كل واحدة على حدا اتفاقيات الشراكة الاقتصادية و التجارية للتبادل الحر و رفع القيود الجمركية وإنما كانت كل دولة لوحدها تبرم اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة ، هذا ما أدى الى انعكاسات على اقتصادياتها مما زاد في ضعف الاقتصاد المحلي على ما كان عليه و عاد بأعباء قوية على معدلات النمو نتيجة تمييز بعض المنتوجات و السلع من الإعفاء الجمركي و الذي عاد سلبا على كل القطاعات وادخل الدول المغاربية في دوامة الديون ومشاكل

اقتصادية عديدة كعجز الميزان التجاري ، إضافة الى ذلك واجهت عملية الشراكة عدة عراقيل منعت من تقدم مسار العلاقات الجديدة رغم المبادرات و المحاولات العديدة.

المبحث الأول : المبادرات الأمنية الأوروبية في المنطقة المتوسطية

وجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من المقترحات على الدول المتوسطية من اجل عقد شراكة تعاونية تشمل جميع المجالات خاصة الاقتصادية و السياسية و الأمنية تجسد ذلك في إطار الشراكة الاورومتوسطية التي مرت عبر مراحل متعددة , إضافة الى المبادرات العديدة كمبادرة 5+5 و مبادرة اتحاد غرب أوروبا لخلق منطقة التبادل الحر

و تأمين الفضاء المتوسطي من تلك المخاطر التي تنشط في ضفتي و حوض المتوسط.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة عقد مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية الذي جمع وزراء خارجية 27 دولة متوسطية 15 دولة تمثل دول الاتحاد المتوسط و 12 دولة عربية ، أما سوريا لم تشارك بسبب وجود إسرائيل و ليبيا لم تتلقى الدعوة من الاتحاد بسبب مشكلة الكاريبي.[44] جاء المؤتمر لإعطاء نفس جديد و خطوة جدية للاتحاد الأوروبي لإرساء أسس التعاون الشامل الذي انتهى بإصدار " إعلان برشلونة " نص على المحاور التالية:

1 ـ التعاون السياسي و الأمني: [2]

1- Bichara Khader .**Le partenaire Euro –Méditerranéen –L'Europe est la Méditerranée** (Working Paper :Séries .Economic .Research Forum.1995) p 13

[2] ـ جمال الدين بيومي ، **المرجع السابق** ، ص 96

عبر إعلان برشلونة عن رغبة الاتحاد الأوروبي بإقامة منطقة الاستقرار و الرخاء و ذلك باعتماد مبادئ مبادلة الأرض مقابل السلام، و عدم السماح للاستيلاء على أراضي الغير و ذلك باستعمال الحوار السياسي. الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية سيادة القانون...الخ ، تسوية الخلافات بالطرق السلمية و على مكافحة الإرهاب و احتواءه من خلال التصديق تطبيق الوسائل الدولية.

2 ـ المحور الاقتصادي و المالي: و شمل النقاط الآتية:

ـ مضاعفة حجم المساعدات المالية و تدعيم القدرات الوطنية .

ـ تنمية التبادل التجاري.

ـ إنشاء منطقة تبادل الحر الى حدود 2010

ـ دعم التحول الاقتصادي غبر تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية لرفع وتيرة التنافس و التركيز على النمو الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص و في إطار ذلك قدم بنك الاستثمار الأوروبي قروض لدول الجنوب حوالي 7 ملايير في الفترة (2000-2007).

3 ـ المحور الثقافي و الاجتماعي:

ـ إدارة الحوار بين الحضارات و الثقافات

ـ تنمية الموارد البشرية و تحسين وضع المرأة و إسهامها في المجتمع

ـ التعاون في مجال التعليم، الصحة، العلاقات الثقافية و الاجتماعية.

ـ نقل التكنولوجيا. [1]

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

جاءت سياسة الجوار الأوروبية لمواكبة التغيرات الكبرى التي شهدتها المنطقة المتوسطية، فاقر الاتحاد الأوروبي عام **2002** في ديسمبر ما يسمى" **بالإستراتيجية المشتركة للمتوسط**" و دخلت حيز التنفيذ عام **2004** ،لتفعيل علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب و الشرق من غير المرشحين للعضوية من اجل توثيق العلاقات وفق الإستراتيجية الأمنية ESS و منحها فرص عمل في جميع المجالات.[1]

تقوم المبادرة الجديدة على تفعيل الجانب السياسي و ضرورة انجاز الإصلاحات الخاصة بتطوير الديمقراطية بواسطة المساعدات المالية التي يمنحها برنامج ميدا الذي يركز على دعم التحول الاقتصادي عبر الدفع من اجل تطبيق منظمة التجارة الحرة التي تتبناها منظمة التجارة الحرة لرفع وتيرة التنافس و التركيز على النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص ، و تركز على ثلاث مبادئ:

ـ سياسة التفضيلية

ـ إقامة فضاء للرخاء و حسن الجوار.

ـ إقامة علاقات واسعة على أساس التعاون.[2]

---

[1] – أحمد كامل ، **انجازات إعلان برشلونة** ، على الموقع :[Https://www.aljazeera.net] بتاريخ : 19:19 /2019/05/07

1ـ وفاء كاظم الشمري، **جغرافيا السياسة المعاصرة**، (عمان: دار البداية، ب ط ، 2011) ص123

2 ـ جعفر عدالة، **المرجع السابق**، ص 322

في هذا الإطار عرض الاتحاد الأوروبي و بنك الأوروبي للاستثمار خطط عمل فردية ذات اطر زمنية تتراوح ما بين ثلاث أعوام و خمسة أعوام الى (إسرائيل ، الأردن ، مولدا فيا ،المغرب تونس اكرانيا و السلطة الفلسطينية) و في **2004** قرر "**مجلس الشؤون العامة و العلاقات الخارجية** "مد سياسة الجوار الأوروبية لتضم (أرمينيا ، أذربيجان جورجيا ، مصر ، لبنان).[1]

القضايا الأساسية التي تعالجها سياسة الجوار الأوروبية :

تعالج هذه السياسة القضايا أربع و هي:

ـ مساعدة الفاعلين الأساسيين من القطاع الخاص و العام على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

ـ تفعيل الاتصال بين المجتمعات المدنية و العمل في المجالات الاجتماعية الثقافية و التعليمية.

ـ ترقية الأمن و الازدهار على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي .

ـ معالجة التحديات المشتركة التي تصيب المنطقة المتوسطية[1]

و في ظل التغيرات المترتبة عن الثروات و الحركات الشعبية في المنطقة العربية، قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية أوائل العام 2011 و الوضع المالي المستقبلي للاتحاد 2014-2020) و شملت السياسة الجديدة مجموعة من المسائل:

ـ توفير فرص العمل.

1- -احمد كامل، **المرجع السابق**

2- طويل نسيمة ، **سياسة الجوار الأوروبية و أثرها على دول جنوب المتوسط** " مجلة الفكر ، العدد: 08 ص 219

ـ التعليم المهني و التدريب.

ـ دعم الأنظمة الصحية و التعليمية خاصة في المناطق الفقيرة و تم ذلك بتوسيع تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية.

مجالات تعاون الآلية الأوروبية للجوار :

ـ تعزيز جهود الشركات الصغيرة.

ـ انخراط في المجتمع المدني.

ـ مواجهة تغير المناخ.

ـ التنقل الأسهل عبر الحدود.

ـ التعاون في مجال الطاقة تعزيز المساواة بين الجنسين.

ـ الاهتمام بالشباب و توفير فرص العمل.[1]

المطلب الثالث: سياسة الاتحاد من اجل المتوسط

قدمت المفوضية الأوروبية في 13 و 14 مارس 2008 سلسلة من خطوط التفكير حول معالم الاتحاد من اجل المتوسط أنها ستبدل عملية برشلونة و أبلغت هذه الندوة العلاقات المستقبلية الاورو متوسطية في ضوء الانجازات السابقة و الحالية ثم التأكيد على مركزية حوض البحر المتوسط في السياسة

[1] – **الآلية الأوروبية** ، مجلة التعاون عبر الحدود في المتوسط – مقاطعة سردينيا : مركز معلومات الحوار الأوروبي

الخارجية للاتحاد الأوروبي انتقد كفاءة عملية برشلونة و الحاجة الى هيكلة الاتحاد من اجل المتوسط حول توحيد المشاريع و تحقيق قيمة مضافة حقيقية لمختلف الشركاء.

بناءا على ذلك قام الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي Necolsa Sarckzy " خلال حملته الرئاسية بزيارة عواصم الضفة الجنوبية للمتوسط ،و في طنجة 2007 وجه دعوة قادة الدول المحادية للمتوسط الى المشاركة في قمة باريس جوان 2008 حيث عبر فيها على إطلاق شكل جديد من التضامن بين ضفتي المتوسط على أساس التكافؤ من خلال انجاز مشاريع حقيقية ملموسة و ذات أهمية مشتركة.[1]

حيث تقوم الفكرة الرئيسة حول انجاز نادي يضم فقط الدول المتوسطية و ليس جميع الدول الأوروبية بهدف تحويل حوض المتوسطي الى منطقة أكثر ازدهار و حركية عبر آليات تعاون و تكامل اقتصادي انطلاقا من فكرة مسار برشلونة المتعلقة بإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين الضفتين .

غير أن هذا التصور لم يوافق عليه العديد من الشركاء الأوروبية و عارضوا المشروع علنية لتخوفهم من تأثيره على مسار برشلونة و أمام ذلك اضطر القادة الفرنسيين إدخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأولى للمشروع.

ثم عقد في يوم الأحد جويلية 2008 قمة باريس ضمت 43 بلد حيث حضر قادة نحو 40 دولة منهم رؤساء (مصر–سوريا– الجزائر – لبنان– تركيا)في حين لم يحضر العقيد الليبي السابق "معمر ألقذافي "و الملك محمد السادس الذي أوفد شقيقه "رشيد بن الحسن" مندوبا عنه ، إضافة الى أمين الأمم المتحدة "بان كيمون " ورئيس المفوضية الأوروبية السابق " خوسيه مانويل باروسو" و الأمين العام لجامعة الدول

[1]- Fréderic Allemand.L'union pour la Méditerranée .Pourquoi ? Comment (Fondation pour L'innovation Publique .Juin 2008) p235

العربية "عمرو موسى"سابقا و أعلن حينها الرئيس الفرنسي ساركوزي عن انطلاق " الاتحاد من اجل المتوسط" كهيئة دولية جديدة بعضوية 43 دولة و برئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي و الرئيس المصري السابق " حسني مبارك"[45]

تعمل رئاسة الاتحاد بالمشاركة ما بين رئيس ينتمي للاتحاد الأوروبي و آخر ينتمي الى إحدى الدول المتوسطية الشريكة، حيث نصت قمة باريس عام 2008 على ضرورة أن يكون مبدأ الرئاسة مشترك بين الشمال و الجنوب .يجتمع أعضاء الاتحاد بانتظام على مستوى كبار المسؤولين من وزارة خارجية كل بلد عضو ، بالإضافة الى مؤسسة الاتحاد الأوروبي و جامعة الدول العربية ، و تتم خلال تلك الاجتماعات المصادقة على ميزانية الأمانة العامة و برنامج عملها الى جانب التحضير لاجتماعات الوزارية و مناقشة مقترحات المشاريع المطروحة للموافقة عليها ، و تتخذ القرارات بالتوافق.

تم رسم حدود المشروع كالآتي:

ـ يجب أن يكون براغماتيا و تتحرك هندسته وفق المشاريع.

ـ جعل الأولوية للثقافة و التعليم و الصحة و الرأس المال البشري.

ـ العدالة و النضال على مكافحة عدم المساواة.

ـ انه اتحاد المشاريع من اجل المتوسط.[1]

2 -**لاتحاد من اجل المتوسط** ، على الموقع :[Https://fr.scribd.com.doc] بتاريخ : 10-05-2019 /02:15

[1]- -**الاتحاد الاوروبي في الميدان** على الموقع : [Https://www.euneighbours.eu] بتاريخ 10-02-2019/02:30

أهداف الاتحاد من اجل المتوسط:

يجتهد الاتحاد من اجل المتوسط على دفع مسيرة الشراكة الأوروبية متداركا التباطؤ في تحقيق الانجازات المزمع تجسيدها من مؤتمر برشلونة و قدم أهداف معينة أهمها:

- إنشاء منطقة تبادل حر .

- تحقيق السلام و الاستقرار و النمو.

- تنظيم جوانب التعاون و التنسيق السياسي بتقريب وجهات النظر و خلق مجالات التحاور من خلال سياسة حسن الجوار .

- التنسيق الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة

المبحث الثالث : الحوارات و المبادرات الأمنية في سياسات الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية

المطلب الأول: حوار المجموعة 5+5

هي مبادرة فرنسية تضم دول الاتحاد الأوروبي من الضفة الشمالية للمتوسط : (فرنسا- ايطاليا – اسبانيا- البرتغال- مالطا) و دول الضفة الجنوبية للمتوسط : (المغرب – الجزائر- تونس – موريطانيا –ليبيا)

ركز الحوار 5+5 على عدد من المواضيع المهمة مثل:

ـ الأمن و الاستقرار في غرب البحر المتوسط.

ـ التكامل الاقتصادي و الإقليمي.

-تحقيق التعاون السياسي و الأمني خاصة مراقبة البحر.[1]

تعود جذورها الأولى إلى عام 1989 حين الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي إلى المغرب ، دعى فيها إلى مبادرة لتأسيس" مجلس التعاون و الأمن لغرب المتوسط" تضم الدول التالية :[الجزائر- المغرب- تونس]

[فرنسا اسبانيا – ايطاليا] إلا انه عرف رفضا شديدا من طرف الجزائر بسبب إقصاء بعض الدول كليبيا مالطا يوغسلافيا و تجاهل الصراع العربي – الإسرائيلي كما أشارت إليه على هامش مؤتمر عدم الانحياز إلى مثل هذه المبادرة سنة 1972.

ثم أطلق ما يسمى بمبادرة 3+3 في مدينة مرسيليا الفرنسية عام 1988 تعهد المشاركون بإجراء لقاءات مع باقي الدول ذات الاهتمام و المصلحة المشتركة و في أكتوبر عقد اللقاء الوزاري الثاني بالجزائر تم الاتفاق فيه على تمسك الدول الأطراف بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و الأ[46]من الدوليين.وعدم اللجوء إلى استعمال القوة في حل الخلافات ، إضافة إلى التزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة.

بعدها تم تشكيل مجموعة 4+5 [ايطاليا – فرنسا – اسبانيا – البرتغال] و الدول المغاربية الخمس شاركت حينها مالطا كعضو مراقب ثم انضمت لاحقا لتصبح المجموعة 5+5 و عليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون و خصص فيه جانب كبير من الحوار السياسي الأمني كمكافحة الإرهاب ، الهجرة غير الرسمية ، الحوار الثقافي و التبادلات الإنسانية .

[1] توفيق حكيمي ، **ملتقى العلاقات الاورو–مغاربية** ج 2 ، على الموقع :[Https:// www.academa.edu]

1 بن حداد هشام، **التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5/دفاع "** مجلة الدراسات السياسية و العسكرية " المجلد:الأول، العدد: 02/ ديسمبر 2018

غير أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992 بشان أزمة لوكربي ثم أعيد تفعيله من جديد من خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في 2001 بلشبونة من مبادرة برتغالية ومشاركة ليبيا ثم توالت اجتماعات المجلس الوزاري كل مرة و بقي مركزا على إدانة الإرهاب بكل أشكاله و مراقبة الهجرة بواسطة الدعم المالي بين الأطراف.

نخلص في الأخير أن حوار المجموعة 5+5 أعطى اهتمام للجانب الجغرافي والمشاكل الأمنية المشتركة بين الضفتين ، و أقرت دول القوس اللاتيني عن ضرورة تامين البحر المتوسط من التهديدات المشتركة باعتبار أن امن الدول الجنوبية من امن أوروبا ، إلا أن ما يعاب عليه انه:

ـ خلف حالة عدم الثقة نتيجة إخفاقه في حل التوتر بين الدول المغاربية

ـ غياب تصور مشترك حول القضايا و القرارات تحدد مسبقا من طرف الأوروبي، و جعل دول الجنوب كمراكز لحراسة الضفة الجنوبية.[1]

المطلب الثاني: حوار اتحاد أوروبا الغربية

انبثق حوار اتحاد أوروبا الغربية مع الدول المتوسطية في المجال الأمني بداية من عام 1999 انطلاقا من اقتراح البرتغال لإقامة " حوار امني مع دول المغرب العربي ثم توسع لاحقا ليشمل شرق المتوسط باشتراك مصر إسرائيل و الأردن و في إطار عملية السلام العربي- الإسرائيلي مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى النظر للمتوسط كفضاء امني موحد .

[1] ـ حفيظي نور الدين راوية تينة ، **التعاون الأمني الاورو-جزائري دراسة في مبادرة 5+5** "مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ،العدد 2016/07 ص46-ص47

بناء على ذلك تم تقديم تعليمات للأمانة العامة للاتحاد الأوروبي يفتح الحوار مع الدول المغاربية بعد نقل مقر الاتحاد الى لكسمبورغ عام 1994 واصل اتحاد أوروبا الغربية مفاوضاته مع الدول المغاربية و شرح نشاطاته العسكرية في المتوسط بعد التوتر وردود الفعل العربية نتيجة الإعلان على نشأة . Eurofor

شمل الحوار القضايا الأمنية في المتوسط : ـ بالمساهمة في استقرار المنطقة

ـ تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف

ـ فض النزاعات بالوسائل السلمية .

ـ الاجتهاد المشترك للحد من انتشار أسلحة الدمار.

ـ الشفافية في النشاطات العسكرية تفاديا لسوء التفاهم للتهديد.

بناء من هذا نستنتج من هذا الحوار انه ساهم في تقريب وجهات نظر في المغرب العربي، و بناء الثقة بين ضفتي المتوسط و تضم ملتقيات عسكرية للضباط العسكريين من دول الحوار غير انه تعثر هو الآخر نتيجة تشكيل قوتي التدخل السريع " اوروفور"، فقام المجلس الأوروبي للاتحاد يحل مجموعة الحوار في اجتماع مرسيليا في نوفمبر.2000[1]

[1] – Emmanuel Dupuy et Karim Seder .La politique Européenne en Méditerranée « plus que le libre-échange et moins que l'hdesion » Qu'est il aujourd'hui un rappel des enjeux et des limites de la coopération dans www.iris-france.org/forum

المبحث الثاني: انعكاسات السياسات الأمنية الأوروبية على المنطقة المتوسطية و السيناريوهات المستقبلية

بعد مرور الوقت تم تقييم انجازات الشراكة الاورو- متوسطية التي وصلت إليها معرفة مدى إمكانيتها في الوصول إلى الأهداف المرجوة ، تبين أن الشراكة كان لها تأثيرات ايجابية و أخرى سلبية على دول الضفتين ،خاصة الدول المغاربية منها باعتبارها أكثر الدول التي انضمت و سارت في نهج العلاقات الجديدة مع الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول :نماذج عن آثار الشراكة الارومتوسطية على الدول المغاربية

الفرع الأول : آثار الشراكة الاورومتوسطية على الجزائر

تعد الجزائر من أخر الدول المغاربية الموقعة لاتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية ، إذ سبقتها في ذلك كل من تونس و المغرب نتيجة الظروف السياسية التي كانت تعيشها الجزائر خلال التسعينات و هو ما جعل مفاوض استمر مدة 50 سنوات على مدار 21 جولة مقسمة على 03 مراحل أساسية وكان التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001،ثم كان الانطلاق الرسمي عليه في 22 ابريل 2002 في مدينة فانسيا الاسبانية كما تم المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 ، ثم دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 تضمن الاتفاق على 110 مادة تضمنت في شقها الأول الحوار السياسي ، أبعاده و أهدافه

و أهميته ثم الجانب المالي و الاقتصادي الذي يخص تنقل السلع و الخدمات و كذا حرية تنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية و التعاون الثقافي، وتم وضع إطار مؤسسي و تنظيمي لهذه الاتفاقية من

خلال إنشاء هيئتان مشتركتان بين الطرفين ، هما:مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين ، الذي له صلاحية اخذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل المشتركة ، و لجنة الشراكة و تتكون من موظفين و خبراء من الطرفين.[1]

و تم التوقيع على خارطة الطريق المكملة للشراكة عام 2008.

كان طموح الجزائر وراء الشراكة بناء تعاون اقتصادي شامل مع الاتحاد الأوروبي و الاستفادة من التطور التكنولوجي الأوروبي بما يخدم القطاعات الجزائرية من اجل تنشيط عجلة التنمية المتعثرة في الجزائر .

بينما كان الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي هو إقامة منطقة التبادل الحر و الاستفادة من المزايا التي توفرها سياسة التجارة الحرة.[471]

في إطار ذلك كانت هناك انعكاسات الشراكة على المستوى الاقتصاد الجزائري تمثلت فيما يلي :

الآثار الايجابية: حققت الجزائر نتائج ايجابية وراء الشراكة الاورو–جزائرية في النقاط التالية:

- رفع مستويات الاستهلاك الكلي مما أدى إلى توسيع الوعاء الخاص بالضرائب الذي يدعم موارد ميزانية الدولة و تقليص الاعتماد على الجباية البترولية.
- فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية المؤهلة للتنافس و تقليص الأعباء الناجمة على تخفيض الأسعار للماد، نتيجة التخفيض الجمركي.

---

[1]- فيصل بهلولي ، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو-متوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (** جامعة سعد دحلب : كلية الاقتصاد و علوم التسيير .2012.

1- ناجي محمد الهتاش ، **الشراكة الاورو-جزائرية و خيارات الدبلوماسية الجزائرية تحدي الاستمرار و نجاح التغيير**،"المجلة الافريقية للعلوم السياسية " ، العدد: 2017

2- عزيزة بن جميل ، **انعكاسات اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية** ، مداخلة في ملتقى**" حرية المنافسة بين التسريع الجزائري"** (عنابة: جامعة باجي مختار ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 28 ماي 2013)

- ساهم إلغاء الرسوم الجمركية على استزاد التجهيزات الصناعية و النصف مصنعة و إعادة تأهيل الشركات الاقتصادية الصناعية التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

ب / الآثار السلبية : إن الشراكة القائمة بين جانبين غير متكافئين في الإمكانيات المادية و التقنية و الثقل السياسي ستكون آثارها الاقتصادية غير ملائمة و تكون الفائدة على الطرف الأقوى و مكلفة للطرف الأضعف [2]، حيث سيتولد عن إلغاء الرسوم الجمركية الآثار التالية :

- إعاقة سير الواردات بسبب تحديد قائمة السلع الموضوعة للحماية الجمركية.
- التبعية للاتحاد الأوروبي و فق تعليماته حول الإصلاحات المشروطة حسب ما تتماشى مع القدرات الأوروبية و إلغاء التشريعات المتناقضة مع شروط منظمة التجارة العالمية.
- ارتفاع أسعار المواد المستوردة نتيجة قلة رسوم الجمركية على السلع الأوروبية مقابل المنتجات الغذائية بسبب حجم الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.
- تشكل الصادرات الجزائرية في المحروقات بنسبة 95 بالمائة و هي غير خاضعة لعملية التحرير فان الاستفادة منها يكون ضئيل.
- عجز الميزان التجاري أمام قيمة الاستيراد القليلة مقابل مبالغ باهضة و حصر الصادرات بكمية كبيرة دون تحقيق فوائد مناسبة ذلك نتيجة الإعفاءات الجمركية.[1]

و في هذا الإطار قدرت مصالح الجمارك خسارة الجزائر في مجال التحصيل الجمركي بحجم مليار دولار خلال 3سنوات استفادت منها الدول الأوروبية لاسيما(فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، ألمانيا) أمام منافسة

---

[1] -- قلش عبد الله ، **اثر الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، على الموقع [ISLAMHIM.YOU7.COM/T 5012/TOPIC] 2019/05/02 / 01:00

الشركات الصينية و كان قطاع النسيج و الجلود و الدواء من الصناعات الصغيرة اكبر الخاسرين بسبب عامل الكلفة عند الاستغلال وكلفة رأس المال المتعلقة بالاستثمار.

الفرع الثاني : اثر الشراكة الاورو–متوسطية على تونس

تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين تونس و الاتحاد الأوروبي سنة 1995 بعد سلسلة من المفاوضات لقيام علاقة جديدة بين الطرفان ، ثم دخلت حيز التنفيذ في يناير 1998، حيث اتفق الجانبين على تحرير المنتجات الصناعية في حين أجلت السلع الفلاحية و الطاقوية و الخدمات و الصفقات العمومية ، في عام 2008 تم إنشاء منطقة التبادل الحر و تحرير شامل للسلع الصناعية و إعفائها من الرسوم الجمركية .

الآثار الايجابية: استفادت تونس مزايا عديدة خلال شراكتها مع الاتحاد الأوروبي حيث :

حصلت تونس على لقب " الشريك المميز " من الاتحاد الأوروبي عام 2011 ذلك لتبنيها نفس مبادئ والقيم الأوروبية المتعلقة بالديمقراطية و دولة القانون الحكم الراشد...الخ، و قدم لها الاتحاد المساعدات المالية

و الدعم السياسي لمواصلة طريقها نحو التقدم.

ثم أصبحت تونس بلدا عضوا في البنك الأوروبي للأعمار و التنمية في 29 ديسمبر 2011، و في 2012 وقعت على اتفاقية التعاون مع البنك و فتح بموجبها أول مكتب رسمي للبنك في تونس.

وصلت حصة صادرات الاتحاد الأوروبي سنة 2015 نسبة 74.5 % من مجموع الصادرات التونسية. و 55.7 من مجموع الواردات الجزء الأكبر منها كان لصالح فرنسا ايطاليا و ألمانيا نحو 78.1 %

قدر حجم المبادلات التجارية بين الطرفين لسنة 2015 ب 195 مليار يورو أي ما يقارب 42.7 مليار دينار تونسي. يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى من المستثمرين الأجانب في تونس على قرار الصين، مما يزيد عن 3000 شركة توفر أكثر من 315 التي شغل.[1]

وفي نوفمبر 2015 تم الاتفاق بين الطرفان على التبادل الحر الشامل ما سمي "مشروع اليكا" لتقرير العلاقات الثنائية من اجل الاندماج الاقتصادي التونسي في الأسواق الأوروبية.

أشارت التقارير الصادرة عن صندوق الدولي أن تونس نجحت في انتقالاتها للضريبي ،نتيجة تمتعها بالاستثمارات إلي منحت لها من طرف الاتحاد الأوروبي ثم تفكيك التعريفات الجمركية،وهدا ما أدى إلى ارتفاع عائدات للضريبية على القيمة المضافة على الموارد المستورة .

ارتفعت صادرات تونس للاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995 إلى ثلاث مرات أضعاف في عشرين سنة حيث ارتفعت من 3،3 مليار يورو سنة 1995 إلى 9.4 سنة 2017 .

كما عادت الفائدة و المنفعة على الكثير من المستهلكين و المنتجين المحليين بسبب حصولهم على المواد ذات الجودة العالية، فرصة اقتناء المواد الأولية، غير المتوفرة بتونس.[1]

في الإطار الاجتماعي شجع الطرفان على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في النشاطات و الجمعيات النقابات.

إلا انه هناك بعض الآثار السلبية على تونس تتمثل فيما يلي:

---

1 -المعهد الوطني للإحصاء ، **العلاقات بين تونس و الاتحاد الاوروبي** ، على الموقع : [www.media.gov.tn/ar.] بتاريخ: 23/ 05 /2019/22:31

[1] - الهيئة العامة للتعاون المالي ، **التعاون الاورو–متوسطي** ، على الموقع :[www.media.gov.tn] بتاريخ : 22:30/2019/05/23

ـ تفاقم العجز التجاري نهاية سنة 2017 حيث ارتفع إلى 15.92 مليار دينار تونسي مقابل 12.60 مليار دينار تونسي سنة 2016 ، نتيجة عدم التكافؤ في التبادلات المسجلة في بعض الدول وزيادة حجم الواردات بسبب زيادة مستلزمات النفط الخام 7872 مليار دولار .

الفرع الثالث : آثار الشراكة الاورو–متوسطية على المغرب

حافظ المغرب على علاقات تاريخية مع أوروبا تم تعزيزها بشكل مستمر منذ التوقيع على أول اتفاقية تجارية بين الشريكين عام 1969 و 1976 كانت مصحوبة ببروتوكولات مالية، بعد عدة سنوات اتضح أن أشكال التعاون التقليدية غير مناسبة تقليدا هذا ما أعطى زخم جديد للعلاقات بين الطرفان من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة و تنفيذها في إطار الشراكة الاورو متوسطية الجديدة الناتجة عن عملية برشلونة و التي تهدف الى نقل التجارة بينهما بسرعة اكبر و إنشاء منطقة التبادل الحر ، ذلك بواسطة تسهيل التكثيف الهيكلي و دعم القطاع الخاص و التوازن الاجتماعي و الاقتصادي .

دخلت مسار الشراكة الاورو متوسطية يوم 26 فيفري 1996 و تم تنفيذها في 01 مارس 2000 فهي ثاني الدول المغاربية المنضمة الى هذه الشراكة بعد تونس ، تستمد أهدافها من إعلان برشلونة كتوفير إطار للحوار السياسي ، تحديد شروط التحرير الجمركي تدريجيا ، ترقية التعاون في جميع الميادين.

مند الارتقاء بالعلاقات المغربية الأوروبية يشهد المغرب حراكا وطنيا قويا مس كل القطاعات والمستويات حيث حمل معه مجموعة من الإصلاحات التي انعكست ايجابيا على الشراكة بين الطرفان.

اهتم المغرب بالقضايا السياسية و تدعيم مقومات الديمقراطية و الانفتاح أكثر على مجالات التنمية والحكامة في تدبير تسيير الشؤون العامة و إشراك كل الفاعلين في صناعة القرار السياسي و من أهم انعكاسات الوضع السياسي المغربي صدور دستور جديد للمملكة سنة 2011 يضم سبل الارتقاء

بالمواطنين المغاربة والسياسة المغربية الخارجية إلى جانب ذلك تزايد التنمية نتيجة الاهتمام بقضايا التدبير الجيد و خلق مؤسسات تهتم بالشأن الاقتصادي الوطني أهمها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .[1]

من الآثار السلبية التي تواجه المغرب نتيجة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد و التمويل و انتهج سياسات التقشف التي تعمل على الحد من الإنفاق العام على عاتق المواطنين ، إضافة إلى نظام التقاعد الذي قد يثقل دخل الموظفين مما اثر على وضعهم الاجتماعي الحالي .

حيث تمثل التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي نسبة 50 بالمائة من مجموع التبادلات التجارية نحو إفريقيا أمريكا و ،آسيا ، و تأتي فرنسا و اسبانيا على رأس قمة الشركاء التجاريين ب 32 بالمائة و 26 بالمائة من المبادلات مع الاتحاد الأوروبي عام 2011 فتمثل الصادرات المغربية إلى الاتحاد 111.8 مليار درهم عام 2013 مقابل 130.7 مليار درهم من الواردات الأوربية.[1]

يمكن تقديم تقييم الشراكة على الصعيد العربي العام في مجموعة من المجالات ، حيث كانت من أهدافها الرئيسة هو بعث السلام في المتوسط و العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية باستعمال الحوار السياسي إلا أنها أخفقت في تحقيق ذلك رغم تعدد المؤتمرات و الجلسات بين الشركاء إلا انه وصل الى طريق مسدود ، حيث لم يتم التوقيع على الميثاق الى حد الآن الى جانب اعتراض الدول العربية على الوجود الإسرائيلي في الاتفاقيات ذلك نتيجة عدم استخدام الاتحاد الأوروبي البنود الخاصة بالشروط الموضوعة ولا يمارس ضغطا سياسيا إزاء المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان و إهمال مبدأه الخاص في تكريس عدم المساواة و الديمقراطية في تلك الدول لصالح التعاون الاقتصادي و الاستقرار السياسي ، أما في المجال

---

[1]- غضيني زكرياء ، **الشراكة الاورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي 1995-2015** " مذكرة تحرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر" (بسكرة: قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، 2015-2016) ص70

1ـميموني رحماني ، **اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي –الاختلالات المالية و التداين**– على الموقع:
[arabic.cadtm.org/2019] بتاريخ : 15:02/2019/02/24

الثقافي و الاجتماعي حققت الشراكة بعض أوجه النجاح في عقد العديد من المؤتمرات و النقاشات ، حيث تم دعم و الإعلان عن البرنامجين الإقليميين " التراث الأوروبي – المتوسطي " و مشروع اوديو فيزيول الأوروبي– المتوسطي " و تقام لقاءات دورية بين ممثلي المجتمعات المدنية في إطار المنبر الأوروبي–المتوسطي ، الى جانب مؤسسة الاناليند للجوار الثقافي الاورو متوسطي.

أما في مجال الهجرة لازالت الضفتين تعاني من نتائج عمليات الهجرة غير الشرعية و لم تتمكن من تقليصها فلا يزال المآت من المهاجرين يغرقون في عرض البحر نتيجة استمرار الأوضاع المعيشية و تشديد شروط الهجرة القانونية .[1]

المطلب الثاني: معوقات مسار السياسة الأمنية الاورو متوسطية

صادف مسار الشراكة الاورو متوسطية مجموعة من العقبات و المعوقات وقفت أمام تحقيق الأهداف التي اجتمع عليها قادة الدول المتوسطية أهمها إنشاء منطقة التبادل الحر و ضمان السلام و الازدهار وهذا ما بعث حالة قلل و خوف و عدم تمكن دول جنوب المتوسط من فهم النوايا الحقيقية وراء هذه الشراكة و التي شكلت بدورها تحديات الضفتين لدفع عجلة المسار الاورو–متوسطي نذكر أهمها :

الفرع الأول: الأزمة المالية العالمية 2008

نتج عن الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 سلسلة من الهزات العنيفة التي ترتبت آثارها المباشرة على الأسواق العالمية و الأوروبية وامتدت آثارها على تجارتها الخارجية ،مما أدت بدورها الى انهيار الوحدة الأوروبية و ارتباك على مستوى الأسواق المالية ، تراجع مناخ الأعمال ، و انهيار

[1]– إيزابيل شيقر ، **الذكرى العاشرة لعملية برشلونة : الاورو متوسطية رصيد ذو حدين** على الموقع : [Https://ar.quantara.de /cc]
بتاريخ 15-2019/05-18:43

المصارف الذي دفع البنوك المركزية للتدخل و ضخ السيولة الكافية لإنقاذ المصارف كما زادت معدلات البطالة في منطقة اليورو وانخفاض نصيب الفرد من الدخل مما شكل ضعفا مستمر على سياسة الاتحاد الأوروبي ، حيث انخفضت نسبة النمو الى اقل من الصفر و لم تسجل أي ارتفاع الى غاية 2012 بنسبة 1% و في 2013 وصلت الى 1.1 % و بلغت في 2014 0,3 % . كما وصل عجز الميزانية الى 4% .

كل هذه المعطيات الخاصة بالأزمة المالية تؤثر بشكل كبير على عملية الشراكة الأوروبية لان سيكون على الاتحاد الأوروبي ملزما بتحقيق نسب النمو لأجل للتخلص من الأزمة ، حيث هناك 17 دولة داخل الاتحاد الأوروبي هي الأولى بالقروض و المساعدات المالية لتامين الجوار الأوروبي من مخاطر الأزمة الاقتصادية و تجنبهم إغراءات الروسية .

هذا ما يفقد الدول العربية الى كثير من التحفيزات السابقة و المبرمجة لاحقا.

غير أن هذه العواقب لا تكون سلبية على العموم ، لأنها يمكن أن توفر فرص لدول جنوب المتوسط ، تعود الى ضعف الاقتصاديات الناشئة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في تجارته الخارجية مما يتطلب إعادة تأهيل الأسواق على غرار منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .

في إطار ذلك أشارت إحصاءات أسواق الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ما بين 2000-2001 أن تدفقات التجارية كانت للمنتجات التكنولوجية المتوسطة الضعيف نسبة 290% مقارنة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيات المتقدمة .[1]

1-المرجع نفسه ،

الفرع الثاني: ثورات الربيع العربي اندلعت الانتفاضات العربية سنة 2011 في كل من تونس مصر ليبيا اليمن و سوريا ضد أنظمتها السابقة و التحول الديمقراطي ، سرعان ما خلفت حالات ضعف و هوان داخلي وانكشفت خارجيا مما سمح بانسياب كبير للأدوار الإقليمية و غير الإقليمية و الدولية و تمددها على حساب الجانب العربي ،التي حركت ديناميكية،الهجرة و حركات التهريب و نشاط الجريمة المنظمة هذا ما روج الى أطروحة التهديد القادم من الجنوب و قام الاتحاد الأوروبي الى مراجعة سياسته الأمنية و الخارجية والموازنة بين الخيارات الإستراتيجية الاقتصادية و التعاون الأمني من جهة القيم والمعيارية المتمثلة في الديمقراطية و حقوق الإنسان ،هذا ما اجبر صندوق النقد الدولي على تقديم القروض والمساعدات بقيمة 10 مليار دولار (لمصر ، تونس ، اليمن) كدفعة أولى .

اعتبر الاتحاد الأوروبي ذلك فرص لإعادة اعمار دول الربيع العربي بسبب الخوف و الريب من انتشار الأسلحة وتأثير إمدادات النفط على المدى المتوسط و البعيد و من صعود التيارات الإسلامية المتناقضة مع أهداف الشراكة مثل انتهاج جماعة الإخوان المسلمين بمصر سياسة ضد إسرائيل.

الفرع الثالث : معضلة الأمن الطاقوي : تعتبر الطاقة عنصرا ضروريا في المجتمعات الحديثة الذي يلعب فيها النفط والغاز الطبيعي دورا هاما في مختلف القطاعات بما فيها من السكن، الصناعة، النقل وكذلك القطاع العسكري ،شكل مضمون الآمن الطاقوي بالنسبة للدول المستهلكة وهي: استمرارية الإمدادات بمصادر الطاقة وتدفق المصادر الطاقوية من بترول، فحم، غاز طبيعي ومواد أخرى، بشكل مستديم دون انقطاع نحو الدول المستهلكة، والموثوقة التي تأتي منها مختلف موارد الطاقة، التي تتركز أساسا في منطقة الخليج و فنزويلا، روسيا وشمال إفريقيا. أسعار معقولة لمصادر الطاقة، يأتي في مقدمها النفط الذي يشكل

النسبة الأكبر من حجم استخدام الطاقة في العالم، حيث يعرف نموا متزايدا في الطلب على يقدر بمعدل 18%سنويا في المتوسط.[1]

إن السوق الأوروبي هو من بين أغنى الأسواق في العالم إلا انه يفتقر إلى المواد الطاقوية الضرورية من البترول و الغاز الطبيعي، هذا ما يشكل التحدي الأكبر للاتحاد الأوروبي بسبب بقاءه في تبعية إلى الخارج لتزوده بالطاقة إذ يشكل خطر على أمنه الطاقوي لان التبعية لا تخلو من الأخطار التي تهدد الأمن و هو ما يولد هاجس للاتحاد الأوروبي و طرحه خلال كل مناسبة لمناقشاته حول الإجراءات اللازمة و إيجاد الحلول لتامين مستقبله الطاقوي اتخاذ مختلف الإجراءات والبحث عن مختلف الحلول للخروج أو للحد من هذه الأخطار وتأمين مستقبله الطاقوي.

هذا ما يجعل الأمن الطاقوي عصب العلاقات الأوروبية العربية خاصة مع الدول المغاربية حيث يشكل الاحتياطي العربي 58 % من الاحتياطي العالمي زيادة إلى الاكتشافات الآبار النفطية شرق المتوسط مما فتح آفاق جديدة في المنطقة المتوسطية و ترتيب التحالفات و إعادة صياغة الخارطة الطاقوية لتعزيز الشراكة المتوسطية [2].

المطلب الثالث : سيناريوهات مستقبل الشراكة الاورومتوسطية

شكل تعطل مسار الشراكة الاورو متوسطية و عجز الطرفان من تحقيق الأهداف المرجوة هذا ما خلف حالة عدم الثقة و الشك من محددات العلاقات و الاتفاقيات المبرمة طيلة الشراكة ، و إخفاق الاتحاد

[1]ـ لطفي مزيان، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الاورو جزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن (باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2011-2012)

[1]– العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الاورو متوسطية** " مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية" العدد: 17 - 2013

الأوروبي في تجسيد شروط عملية برشلونة بناءا على هذا وضعت مجموعة من السيناريوهات لمستقبل الشراكة الاورو متوسطية

و هي كالأتي:

الفرع الأول: سيناريو بقاء الوضع على حاله

أي استمرار الوضع القائم بين الطرفان و سيتم إكمال الاتحاد الأوروبي سياسته التكاملية و إقامة سياسة أروبية مشتركة في جميع المجالات ، و التعاون الهش بين الدول الجنوبية عامة و بين الدول المغاربية خاصة التي تتميز بالنمط البطيء لتجسيد قرارات التكامل و التعاون إضافة الى دوام ضعف النظام الإقليمي العربي و تفكك وحداته.[1]

كما يتصور هذا الاتجاه بقاء مسار الشراكة الاورومتوسطية يمشي على هذه الوتيرة المتباطئة ، نتيجة استمرار تلك العراقيل التي تعرفها العلاقة بين ضفتي المتوسط ، المتمثلة في: يعتبر هذا السيناريو انه سيبقى الوضع على نفس الحال أي استمرار الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها في المنطقة .

ـ بقاء العلاقات الاقتصادية بين كتلة كبيرة و قوية في كل المجالات وهي دول الاتحاد الأوروبي و قابلة للتوسع مقابل مجموعة متفرقة في الجنوب تواجه المشاكل في كل الأصعدة التي تتطلع دائما للمساعدة المالية.

ـ تنامي العداء على الإسلام ، مساهمة التفتت العربي و انعزال السياسات القطرية.

---

[1]– عرباوي نصير ، **المرجع السابق**

ـ عجز الإصلاحات السياسية و الاقتصادية للوصول إلى نتائج فعالة ، و مازالت الفجوة التنموية بين المنطقتين كبيرة .

ـ لم يؤدي الحوار المتوسطي أي دور في حل المشاكل الإقليمية الرئيسة على غرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، انتهاك حقوق الإنسان في سوريا ،تونس ، مصر.

ـ استمرار المنطق الوطني في العمل الأوروبي حيث طرف يريد التوسع إلى شرق أوروبا كألمانيا و طرف ثاني يفضل التركيز على الجوار الجنوبي إضافة إلى غياب الموقف المشترك و عدم وجود سياسة دفاعية مشتركة حقيقية و بقاءها باستمرار على المنطق الثنائي.

-كما لا يمكننا نسيان التباطؤ في التصديق على الإجراءات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مما ينتج عدم المساواة و التأخير في تنفيذ اتفاقية موقعة إلا بعد ثلاث سنوات مع دول المتوسط ثم يتم نقلها إلى جميع العواصم الأوروبية للتصديق عليها.

– إضافة إلى استمرار المنافسة الأمريكية الشديدة في المنطقة .

الفرع الثاني: سيناريو الفشل / الإخفاق

يعتبر هذا السيناريو تشاؤمي حيث يفترض فشل كل المشروع نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المغاربية ،نتيجة تعطل المسار الاورو-متوسطي نظرا لما يسوده من الغموض إضافة إلى المؤشرات التي تعيق إنشاء منطقة للتبادل الحر هي :[1]

[1]– ابراهيم قلواز ، **مستقبل الشراكة الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية في المنطقة "الحوار المتمدن"** 11/08/2016على الموقع :
[WWW.m.alhiwar.org/s.asp] بتاريخ : 13:30-2019/05/15

- مناخ المنطقة المتوسط المضطرب يشكل خلل يمنع التكامل والاستثمار نتيجة التفكك التي تعاني منها.
- المحورية أي اتجاه معظم الدول المتوسطية نحو شريك واحد و هي أوروبا .
- عودة العنصرية و التمييز للإسلام حيث تعيد تحليلات الأوروبية للصراع العربي الإسرائيلي الى مصطلحات "التطرف" و "الأصولية "
- مركزية القرارات و التوصيات و الإجراءات بحيث الاتحاد الأوروبي هو الذي يحدد أجندة التسيير في كل الميادين .[1]
- بناءا على ذلك يمكن اعتبار خذا الموقف القريب من الحقيقة نتيجة بقاء حالة عدم الثقة من طرف الدول الجنوبية ، إضافة الى أحادية القرارات و الإجراءات و التي يصدرها الاتحاد الأوروبي ،و تقاعس أو إهمال هذا الأخير للعديد من القضايا التي تعاني منها المنطقة عالقة دون أي تسوية.

الفرع الثالث: سيناريو النجاح

يقوم على افتراض تضامن المصالح و اشتراكها بين أعضاء المتوسطين مما يدفع إلى التركيز على الصناعات غير القادرة على المنافسة. كما ستسمح سياسات تحويل الصناعات الى فتح مناصب شغل و الزيادة في طاقة الإنتاج و التصدير وتنمية الخبرة التقنية و التكنولوجية ، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي يسمح هذا التحويل الى إنقاذ المشاريع ووصولها للتنافس مما تفتح فرص عمل للمواطنين محليا و عدم لجوءهم الى الهجرة و باستعمال أسس الاعتماد المتبادل و التعاون الاقتصادي، عملية التفوق و التوسع

---

[1]– سمير أمين و آخرون ، **العلاقات الأوروبية العربية قراءة عربية نقدية** (القاهرة: مركز البحوث العربية ب ط، ب س ن) ص18–ص 30

[2]– مصطفى بوحوش ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف** (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط1،2006) ص 138

الأوروبي سيحقق نتائج أجابية على الدول الجنوبية لأوروبا هذا ما سيؤثر على دول المتوسط ..يعني أي تطور في الاتحاد سيؤدي الى تطور دول الضفة الجنوبية لان اقتصاديات هذه الأخيرة مرتبطة تماما باقتصاد الاتحاد الأوروبي.

بناءا على هذا يمكن أن ينجح العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط بالاعتماد على التضامن وتكافل الجهود و الابتعاد عن الوصاية و التدخل.

خلاصة الفصل:

نستنتج مما تم عرضه في هذا الفصل ان رغم كثرة الحوارات و اللقاءات بين طرفي الشراكة المتوسطية لم تتوصل الى تحقيق الأهداف المرجوة نتيجة تعرضها لبعض الأحداث و التحديات التي وقفت أمام مسار هذه الشراكة ، والمساعدات المالية التي منحها الاتحاد الأوروبي للدول الجنوبية للمتوسط من اجل تنمية مجتمعاتها واقتصادياتها إلا انه لازالت نفس المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها هذه الأخيرة.

كما لا زالت الفجوة التنموية قائمة بين شعوب المنطقة مما دفع الى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بقوة نتيجة الإجراءات المشددة على الهجرة القانونية و استمرار الفقر والضعف في الدول الجنوبية، و لازالت الاتفاقيات لحد الآن لم توقع للوصول الى مبادئ برشلونة و تحقيقها ،في هذا الإطار يمكن القول أن مسار الشراكة الاوروميتوسطية لازال عاجزا على التقدم و لا نعرف الى أي منعطف يتجه ، هل تبقى الأوضاع على حالها أم سيفشل نتيجة حالة عدم الثقة من طرف الدول العربية اتجاه الاتحاد المتوسط و خيبة الأمل التي وضعوها لتحقيق الأهداف التي كانت تسعى لتجسيدها على ارض الواقع من وراء هذه الشراكة.

خـــاتمـــة

نستنتج مما تم عرضه خلال دراستنا أن الاتحاد الأوروبي سلك مجموعة من الاتفاقيات و المؤتمرات ، و طرح العديد من المبادرات و الحوارات دعى من خلالها الى توطيد العلاقات بينه و بين الدول المجاورة لضمان أمن

استقرار البحر المتوسط، و القضاء على التهديدات الخطيرة التي باتت تواجه الأمن الأوروبي و المتوسطي عامة . ذلك لظهور عدة اختلالات أمنية في حوض المتوسط و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الهجمات الإرهابية في الدول الأوروبية و انتشار الاتجار بأسلحة الدمار الشامل و المخدرات و البشر و توسع نشاطات المنظمات الإجرامية كل هذه التهديدات التي صار من الصعب التحكم فيها إلا بتكاثف الجهود الإقليمية و إتباع مجموعة من الآليات و الإجراءات الفعالة و الأساليب لتنظيم المبادلات التجارية و الاقتصادية ، وفي جميع المجالات كما اعتبر الاتحاد الأوروبي امن المتوسط من امن الدول الجنوبية للبحر المتوسط ، و لابد من احتواء تلك المخاطر في موطنها الأصلي ، من خلال تقديم المساعدات و الدعم المالي و الاقتصادي و محاولة دفع التنمية و توفير دوافع و أسباب الهجرة الى اروبا.

غير أن تلك المحاولات انتابها شكل من التعثرات و الإخفاقات في تحقيق الأهداف المرجوة نتيجة حالة عدم الثقة لدول الجنوب من نوايا الاتحاد الأوروبي خاصة بعد التفوق التي حصل عليه من وراء هذه التجربة و بقاء الفجوة الاجتماعية و الاقتصادية بين الطرفان، إضافة الى استمرار المعانات و الأوضاع السيئة لدول الجنوب ،ووضع المناطق الجنوبية كمناطق حاجزة و حارسة على الأمن المتوسطي و الأوروبي ، و فتح الأسواق المغاربية العربية أمام المنتجات الأوروبية دون حواجز ، و تنقل عمال و مسافرين الدول الأوروبية بحرية دون تأشيرات هذا ما اظهر حالة عدم تكافؤ الفرص و المصالح ، إضافة الى استبعاد القضايا

السياسية و الأمنية التي تعاني منها المنطقة كالصراعات القائمة بين المغرب و الصحراء الغربية ، و الصراعات العديدة في الشرق الأوسط أهمها الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، و الوضع في سوريا .

الى جانب التمييز و التقاعس على دخول بعض المنتجات الاقتصادية في الإعفاء الجمركي كالمنتجات الفلاحية و النفطية خاصة، مما أدى الى التأثير أكثر على اقتصاديات و أوضاع الدول المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

و بعد مرور فترة من الزمن عن الشراكة الاورو–متوسطية و مبادراتها المتكررة من إعلان برشلونة مرورا بسياسة الجوار الأوروبية وصولا الى الاتحاد من اجل المتوسط لازالت تلك الاتفاقيات و بنودها حبيسة الاجتماعات و المؤتمرات وعليه لا نعلم الى أي مدى ستصل إليه الشراكة و كيف تحقق السياسة الأمنية الأوروبية لخططها و إستراتجيتها في إطار الأوضاع التي يعيشها المجتمع الدولي ، فهل ستسمر العلاقات الأوروبية العربية؟ وهل ستتمكن السياسة الأوروبية من الوصول الى أهدافها و حل المشاكل الأمنية ؟ أم ستبقى الأوضاع على حالها؟ أو ربما ستنجح السياسة الأوروبية في إنجاح الشراكة الاورومتوسطية خاصة و أن طموح الاتحاد الأوروبي هو استمرار التفوق و اكتساب ثقل يؤخذ بعين الاعتبار في الساحة الدولية و من اجل ذلك سيكثف جهوده على التوافق في الرؤى بين الدول المجاورة و المساهمة في بعث الثقة و توطيد العلاقات أكثر لضمان الأمن و الاستقرار في الفضاء المتوسطي.

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغـة العربيـة :

ـ المصادر و المعاجم:

1ـ القرآن الكريم

2 ـ عبد السلام هارون، **الرازي معجم مقاييس اللغة لابي زكريا أحمد بن فارس بن زكريا** ،ج1 (دار الفكر للطباعة و النشر ،1979) ص 133

3ـ عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ج1 ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط1،2001) ص321

4ـ **البحار و المحيطات** ، سلسلة كتاب المعرفة عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ج1 ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط1،2001) ص321 (جنيف: نشر شركة ترادكسيم ،ب ط ،ب س ن) ص 220

أ ـ الكتب:

5- أحمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الأوروبية–المتوسطية** (الجزائر: دار ابن النديم ،ط1 ، 2013)

6-أحمد بوعشة ، **العرب و المستقبل في الصراع الدولي** (ليبيا : الدار العربية ، ط1 ، 2000)

7- اشرف منصور،**الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ب ط ، 2008

8- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس** (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

9- جون بيليس و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث ،ط1، 1997)

10-جوزيف اس –ناي الابن، **مستقبل القوة** ، تر: أحمد عبد الحميد نافع (القاهرة:المركز القومي للترجمة والنشر ،ط1، 2006)

11- حسن سعد عبد الحميد، **السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد 2003** ،(ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصاد ، ط1، 2017)

12- خالد دوادي ،**الجريمة المنظمة العابرة للحدود واطر التعاون الدولي و مكافحتها** (عمان: دار الإعصار العلمي ، ط1، 2018)

13- ريتشارد ليتل ، **توازن القوى في العلاقات الدولية – الاستعارات و الأساطير و النماذج** ، تر: هاني تاجري (لبنان: دار الكتاب العربي ، ب ط ، 2009)

14**–** سمعان بطرس فرح الله ، **مصر و الدائرة المتوسطية –الواقع و المستقبل حتى عام 2020** (مصر:دار الشروق ، ط1، 2002)

15- سمير أمين و اخرون، **العلاقات الأوروبية العربية دراسة عربية نقدية** (القاهرة: مركز البحوث العربية ب ط، ب س ن)

16- سكوت بورتشيل و آخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر : محمد صفار، (القاهرة ،المركز القومي للترجمة ، ط1، 2014)

17- عبد القادر المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق و الأهداف و التداعيات** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، 2005)

18- علي مراد عباس، **الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية**،(الجزائر:دار النديم للنشر و التوزيع، ط1، 2017)

19- علي الحاج ،**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2005)

20- فايز محمد الدويري ، **الأمن الوطني**، (الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، ط2013)

21- فاطمة الزهراء رقايقية ، الشراكة الاورومتوسطية ،رهانات ،حصيلة، وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة ، (الأردن: دار زهران ،ط1، 2015)

22- فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو–متوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (جامعة سعد دحلب : كلية الاقتصاد و علوم التسيير .2012

23- كوركيس يوسف داو ودر، **الجريمة المنظمة** " رسالة دكتورا" (عمان:الدار العلمية الدولية و دار الثقافة ، ط2010،1)

24– لخميسي شبتي ، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة الحلف الأطلسي و الدولة العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 11991–2008 ، تقديم: عماد جاد (مصر: المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،ط1، 2010)

25- ليندا عكروم ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط (الجزائر: دار ابن بطوطة، ب ط ، 2011)

26- محمد غربي و آخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر و إستراتيجية المواجهة (الجزائر:دار النديم، ط1، 2014)

27- محمود احمد ابو صرة،**دراسات في تاريخ البحر الأبيض المتوسط** (مالطا: منشورات . ELGA2000)

28 ـ مايكل شيهان ،**توازن القوى – التاريخ و النظرية** تر:أحمد مصطفى (القاهرة :المركز القومي للترجمة 2015)

29--مجموعة مؤلفين ، **الهجرة غير الشرعية** (الرياض: أكاديمية نايف العربية ،ط1، 2014)

30- ،مصطفى بخوش،" **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة–دراسات في الرهانات و الأهداف** (الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع،2006)

31- معن خليل العمر ، **الجريمة المنظمة و الإرهاب** (عمان : دار الشروق ، ط1، 2013)

32- ميكيافليي ، **الأمير** ، تر: أكرم مؤمن ، (القاهرة: مكتبة ابن سينا ،ب-ط، 2004)

33- ـ هشام صاغر، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر** (الجزائر:مكتبة الوفاء القانونية، ط1 2014)

34- وفاء كاظم الشمري، **جغرافيا السياسة المعاصرة**، ، (عمان: دار البداية، ب ط ، 2011)

35-يوسف محمد صادق ، **الإرهاب و الصراع الدولي**(كردستان : منتدى القراء الثقافي ،ب ط،ب س ن) 36-يسرى ا لجوهري: **جغرافية البحر المتوسط** (الإسكندرية: شركة رأفت سعيد، ب ط، 1984)

ج: المجلات و الدوريات

37- سليمان الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته" دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19، صيف 2008)

38- نور الهدى بن تيقة ، **الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في السياسات القوى** " مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل " العدد: 02 جويلية 2018

39- جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي " مجلة العلوم الاجتماعية"، العدد:19 / 2013،

40- نرمين النواوي ، **الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط،** " مجلة السياسة الدولية " العدد:154 /1994

41- فاطمة حموتة ،**أمننه الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطة المفهوم و النظرية وقضية الراهن** « مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية » العدد:22 مارس 2019

42-خديجة بتقة، **الامننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على سياسيات دول إفريقيا "المغرب – الجزائر– تونس"** « مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل » ، العدد:02، جويلية 2018

43- نور الهدى بن تيقة ، **الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في السياسات القوى** " مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل " العدد: 02 جويلية 2018 ص108–ص110

44-جمال الدين بيومي ، مصر و الاتحاد الأوربي – الواقع و الآفاق –مجلة السياسة الدولية ، المجلد: 5، العدد: 154، اكتوبر 2005-

45- هاني الشميطلي ، أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: 19/ 2008

46-**الآلية الأوروبية** ، مجلة التعاون عبر الحدود في المتوسط - مقاطعة سردينيا : مركز معلومات الحوار الأوروبي

47ـ بن حداد هشام، **التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5/دفاع** " مجلة الدراسات السياسية والعسكرية " المجلد:الأول، العدد: 02/ ديسمبر 2018

48 ـ حفيظي نور الدين راوية تينة ، **التعاون الأمني الاورو–جزائري دراسة في مبادرة 5+5** "مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ،العدد 2016/07

49 ـ ناجي محمد الهتاش ، الشراكة الاورو–جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية تحدي الاستمرار و نجاح التغيير،"المجلة الافريقية للعلوم السياسية " ، العدد: 2017

50– العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الاورو متوسطية** " مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية" العدد: 17 - 2013

د ـ الرسائل و المذكرات:

51- أسماء صحراوي، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط** ، « مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية »، تخصص: علاقات دولية ،(بسكرة : جامعة محمد خيضر ،2015-2016)

52-بهلولي عبير ، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية– دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق 2003** ، " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2013-2014)

53-الحامدي عيدون ، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة (المسيلة : جامعة محمد بوضياف ،2014-2015)

54-خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة –دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: العلاقات الدولي و الدراسات الإستراتيجية " (باتنة:قسم العلوم السياسية ، 2007-2008)

55-حمزاوي جويدة ، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط** ،" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية " ، (باتنة: جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010-2011)

56-دوالي حسين ،**البعد الأمني في العلاقات الاورو–مغاربية – الهجمات الإرهابية في أوروبا–** " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر " (سعيدة:جامعة الدكتور مولاي الطاهر 2017-2018)

57- وهيبة تباني ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي "ظاهرة الإرهاب"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية الأمن و التعاون (تيزي وزو: جامعة مولود معمري ، 2014)

58-حاتم احمد موسى شاهين، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة 1991–2015** "دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية "(غزة:جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم العلوم السياسية ،2011)

59-غضيني زكرياء ، **الشراكة الاورو متوسطية بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي 1995–2015** " مذكرة تحرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر" (بسكرة: قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، 2015-2016)

60- سعيدي ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، مذكر ة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (وهران:جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، 20 15-2016)

61-صاحبي محمد الصالح ،**السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية – الهجرة غير الشرعية–** " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية ، تخصص : دراسات أمنية في المتوسط
(أم البواقي : جامعة العربي بن مهيدي ، 2016-2017)
62-سليمة بن حسين ،**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار و تأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004–2012** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات افريقية (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ،2013)

63- محمد الطاهر عديله ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية – دراسة في المنطلقات و الأسس** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع :العلاقات الدولية (باتنة : جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015)
64- قلمين وهيبة ، **النظرية البنائية في الدراسات الأمنية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي /تخصص: إستراتيجية و علاقات دولية "(المسيلة:جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2016-2017)

65- يمينة عطيش ، **البعد الأمني في العلاقات الاورو متوسطية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007-2008)
66- قنوني وسيلة ،**حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني و مبادئ القانون الدولي**
(سطيف2: جامعة محمد لمين دباغين قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016-2017)

67 ـ لطفي مزيان، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الاورو جزائرية ،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن (باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2011-2012)

هـ ـ الملتقيات:

68- نادية محمود مصطفى و آخرون ، **أوروبا و حوار الثقافات الاورو متوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل** " عن الملتقى الدولي حول حوارات الحضارات (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية العلوم السياسية و الاقتصاد، 2007)

69 ـ عزيزة بن جميل ، **انعكاسات اتفاق الشراكة الاورو جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية** ، مداخلة في ملتقى" **حرية المنافسة بين التسريع الجزائري**" (عنابة: جامعة باجي مختار ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 28 ماي2013)

و: الانترنت

70**– البحر الأبيض المتوسط** : مأخوذ من الموقع : [Https://www.aljazeera.net]

71-د. امحند برقوق ، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط** ،على الموقع :[http://barkouk-mhand.Yolasit.com .

72-نادية محمود مصطفى، البعد التاريخي للعلاقات العربية الأوروبية تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية للقضايا و المسار و المحددات 1991-1945

على الموقع : [www.dpcudesk.com ://http] بتاريخ 03-2019/03

73- أحمد كامل ، **انجازات إعلان برشلونة** ، على الموقع :[Https://www.aljazeera.net] بتاريخ : 19:19 /2019/05/07

74- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، **خطة البحر المتوسط** على الموقع : [www.Sphio.spa.org]

75- مايكل ماكيرني و آخرون، **تحديات متعددة الجوانب و تداعياتها على منطقة البحر المتوسط** على الموقع : [www.randeurope.org/07/2019/07/2019 28/07/2019]

76- برنامج الامم المتحدة للبيئة ، **خطة البحر المتوسط** على الموقع : [www.Sphio.spa.org]

77**– البحر الأبيض المتوسط** : مأخوذ من الموقع : [Https ://www.aljazeera.net]

78- محمد سعد ابو عامود **المفهوم العام للأمن** " مصر:مركز الإعلامي الأمني"
www.policemc.gov.bh/reports/2011/april 12

79-تاكايوكي ياماامورا ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** ، ترجمة: عادل زقاع على الموقع :[
http //www.geocities .com/adelzeggagh.secpt.html بتاريخ 2019/02

80ـ امحند برقوق ، **الأمن الإنساني مقاربة ابتمو-معرفية** على الموقع : [barkouk- :http
mhand.yolasite.com] بتاريخ 23:00/2019/02/20

81- خديجة عرفة، **مفهوم وقضايا الأمن الإنساني و تحديات الإصلاح في القرن الحادي و العشرين** ، شبكة إمارات نيوز –قسم الدراسات على [?http:// www.emasc.com/content .asp
contentld = 2630]

82- محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش ، **مفاهيم أمنية** (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1،2010)

83- فايق حسين جاسم ، **البيئة و الأمن الدولي** على الموقع:
[Https:// Annabaa.org/nba72.beea.html بتاريخ 15:15/2019/02/24

84- حمدي هاشم ،الأمن البيئي العالمي و الدمار الشامل للحروب على الموقع :
http://www.Feedo.net/Environment/EnvironmentalProblems/Envi sécuritéronmental بتاريخ : 15:15/2019/04/12

85- عادل زعاق، **إعادة صياغة مفهوم الأمن** على الموقع : [
http://geocities.com/adelzeaaggah] بتاريخ: 14:30/2019/03

86-نعيمة خطير ،الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية ...إشكالية التعريف والتوظيف على الموقع :
www.univ-jijel.dz.articl.download

87- قاسم محمد عبد الدليمي ، العرب من الشراكة الاورو-متوسطية الى الاتحاد من اجل المتوسط – دراسة في المتغيرات و المواقف- على الموقع : [Https://www.iasj.net] بتاريخ
20191/02/22:

88-**الاتحاد من اجل المتوسط** ، على الموقع :[Https://fr.scribd.com.doc] بتاريخ :
02:15/2019-05-10

89-**الاتحاد الأوروبي في الميدان** على الموقع :[Https://www.euneighbours.eu]
بتاريخ 02:30/2019-02-10

90 ـ توفيق حكيمي ، **ملتقى العلاقات الاورو–مغاربية** ج 2 ، على الموقع :
:[Https:// www.academa.edu]

91 ـ قلش عبد الله ، **اثر الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، على الموقع
[ISLAMHIM.YOU7.COM/T 5012/TOPIC]
01:00 / 2019/05/02

92 ـ المعهد الوطني للإحصاء ، **العلاقات بين تونس و الاتحاد الاوروبي** ، على الموقع :
[www.media.gov.tn/ar] بتاريخ: 23/ 05 /22:31/2019

93-الهيئة العامة للتعاون المالي ، **التعاون الاورو–متوسطي** ، على الموقع
:[www.media.gov.tn] بتاريخ : 22:30/2019/05/23

94-ابيل شيقر ، الذكرى العاشرة لعملية برشلونة : الاورو متوسطية رصيد ذو حدين على الموقع :
[Https://ar.quantara .de /cc] بتاريخ 18:43-2019/05-15

زكرياء حسين ، **الأمن القومي** على الموقع:
www.khayma.com/takafa/amnkaoumi.htm]

2– مراجع باللغة الأجنبية:

95- Marriane Stone . **Security According to Busan** : **A**) **compréhensive Security Analysis** (France : Columbia université school of international and public affaire –new York/ groupe d'études et d'expertise. sécurité et Technologies geste -2009

96- D.williams. **Security Studies An introduction** (London and Canada, roulage Taylor &France groupe .Edition 1,2008)

97- Bichara Khader .Le partenaire Euro -Méditerranéen - L'Europe est la Méditerranée (Working Paper : Séries .Economic .Research Forum.1995)

98- Fréderic Allemand .L'union pour la Méditerranée .Pourquoi ? Comment (Fondation pour L'innovation Publique .Juin 2008) p235 99-Emmanuel Dupuy et Karim Seder .La politique Européenne en Méditerranée « plus que le libre-échange et moins que l'hdesion » Qu'est il aujourd'hui un rappel des enjeux et des limites de la coopération dans www.iris-france.org/forum

الملاحق

إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي
27–28نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوروبي ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا ، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا ،والمفوضية الأوروبية ،ويمثلها السيد مانوال مارين ، نائب الرئيس ، وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل ، نائب المستشار ، ووزير الشؤون الخارجية ، والجزائر ، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى ، وزير الشؤون الخارجية ، والنمسا ، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو –فالدنر ، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية وبلجيكا ، ويمثلها السيد إيريك ديريك ، وزير الشؤون الخارجية ، وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس ، وزير الشؤون الخارجية ، والدنمارك، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان ، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية ، ومصر ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية ،وأسبانيا ، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية وفنلندا ، وتمثلها السيدة تاريا هالونين ، وزيرة الشؤون الخارجية ،وفرنسا ويمثلها السيد هيرفي دي شاريت وزير الشؤون الخارجية ، واليونان ، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس ، وزير الشؤون الخارجية ، وأيرلندا ويمثلها السيد ديرك سبرينق ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية وإسرائيل ، ويمثلها السيد إيهود باراك ، وزير الشؤون الخارجية ، وإيطاليا ، وتمثلها السيدة سوزانا انييلي وزيرة الشؤون الخارجية ، والأردن ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتي ، وزير الشؤون الخارجية ، ولبنان ، ويمثله السيد فارس بويز ، وزير الشؤون الخارجية ،ولوكسمبورج ، ويمثلهالسيد جاك ف . بوس ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون ، ومالطة ويمثلها السيد قويدي دي ماركو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ، والمغرب ، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالي ، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ، وهولندا ويمثلها السيد هانزفان ميرلو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية والبرتغال ، ويمثلها السيد خيم جاما ، وزير الشؤون الخارجية والمملكة المتحدة ، ويمثلها السيد مالك ولم ريفكيند ك س م ب ، وزير الشؤون الخارجية وشئون الكومنولث وسوريا ، ويمثلها السيد فاروق الشرع وزير الشؤون الخارجية،والسويد ، وتمثلها السيدة لينا يالم — فالن وزيرة الشؤون الخارجية ،وتونس ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى ، وزير الشؤون الخارجية ،وتركيا ، ويمثلها السيد دونير بايكال ، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ، والسلطة الفلسطينية ، ويمثلها السيد ياسر عرفات ، رئيسا لسلطة الفلسطينية.

المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة:

مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتجديدا ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ؛

-مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنقسم .يرتكز على روح الشراكة مع احترام مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقات ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.

-معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كنظير لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها.

دفع إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام مشددون على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها .يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.

•مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة.

يوافقون على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين – الشراكة الأوروبية المتوسطية -عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي و تركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية .وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية :إنشاء منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا من أجل هذا، يوافق المشاركون علي إجراء حوار سياسي

يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل إمكانيا تمكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على:

•العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للإلتزمات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الإتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها.

•تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف فى هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي و الثقافي والاقتصادي و القضائي.

•احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في

نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو اللغة أوالدين أو الجنس.

•الأخذ بعين الإعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف، الى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية و نبذ الأجانب. م وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات فى المجتمع

• احترام و تأكيد احترام التنوع والتعددية في المجتمعات ومكافحة مظاهر التعصب و العنصرية وكره الأجانب .كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ا بحسن نية وفقا لم المضطلعون وتنفيذ واجبات المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة باحترام سيادة للقانون الدولي.

•احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم و العمل دشما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم

المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الإقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية.

•الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة

الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.

•حل الخلافات بالطرق السلمية و مناشدة كل المشاركين عدم اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة

الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة و التأكيد على الحق فى التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق

المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي.

•توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على و تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها ، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات ، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة.

•المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها.

•تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و عن طريق

الانضمام إلى و التمسك بنظم الحد من التسلح الدولية و الإقليمية و الانضمام الى اتفاقيات و مراقبة التسلح

(CWC)و اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (NPT) نزع السلاح مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية و الترتيبات الإقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة السلاح بما فيها (BWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ،نظم التحقق من ذلك و أيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للالتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة نزع والحد من انتشار التسلح.

ستسعى الأطراف الى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية و الكيمائية و البيولوجية و نظم تسليمها.

بالإضافة الى ذلك ستتخذ الأطراف خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و ذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إراد نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح و الانضمام الى اتفاقية (CCW).

تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تشجع الظروف التي من شأنها الأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.دف خلق" منطقة سلام و استقرار في البحر الأبيض المتوسط.

الأخذ فى الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة و الأمن بين الأطراف "بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورومتوسطى على المدى البعيد.

شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

ا على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقون هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ونظرا دف تحقيق تقدم حول هذه المسألة .، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة و لأهمية علاقا

ا ، يحدد المشاركون الأهداف الأتية و تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجا ت ملاحظون بأن على الشركاء مجا على المدى البعيد:

•تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

•تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

تعاون مالي: المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورومتوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة يعتبر المالية،التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية و تحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

• (ECU)وافق المجلس الأوروبي المنعقد في)كان (على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية

لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و 1999 ، وذلك في شكل اعتمادات مالية أوروبية و سوف يتماسك ماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.

•أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات،تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.

•أن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة و فى سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية و حول الأسلوب الأمثل للتعاون المالي. الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية.

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل.

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية و في سبيل هذا:

•يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل مجال الثقافة. يعبرون عن إراد شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية .و في هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من تيسير التبادل الإنساني و خاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية .شأن في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع

• يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية.

المشاركون:

•باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير.

•بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها

•بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية –المتوسطية صيغة عملية.

•بقناعتهم أنه – فى سبيل الوصول لهذا الهدف –يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛ يتبنون برنامج العمل المرفق:

-سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف الشراكة

برنامج العمل:

1-مقدمة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف .يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف.سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة.و فيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون و هذا . لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخري طبقا لاتفاق الشركاء.

ا المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني،كما تستطيع دول يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحدا أخرى و المنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين .و يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف. كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار، و طبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة. يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة،كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورومتوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، و المعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا لإعلان برشلونة.

-مشاركة سياسية وأمنية

-الشراكة الاقتصادية والمالية

-تأسيس منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية

-الزراعة

-المواصلات:

-الطاقة

-الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

-التخطيط الإقليمي

-السياحة

-البيئة

-العلوم وتكنولوجيا

-المياه

-صيد الأسماك

4-**الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية** :تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية تنمية الموارد البشرية يجب أن تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين . و فى سبيل تحقيق ذلك، سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية و يركز أساسا على التدريب و تقنية التعليم و الجامعات و غيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث .و في هذا الصدد، كما في مجالات أخرى، سوف يعطي أهتماما خاصا لدور المرأة .كذلك سوف تساهم فى التعاون كل من المدرسة الأوروبية -العربية لإدارة الأعمال في غرناطة و المؤسسة الأوروبية في" تورينو" .

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ...

الإدارة الحديثة.

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات و مؤسسات التعليم العالي، و ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالي

كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع) تقنية التعليم.

الإعلام:

إن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شانه أن يدفع إلى مزيد من التفاهم الثقافي و سيشجع الاتحاد الأوروبي وسوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة . MED Media هذا التفاعل و خاصة من خلال برنامجه الحالي الإعلام في هذا الصدد.

الشباب:

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورومتوسطيين . ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أورومتوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ فى الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوى المؤهلات و تدريب المنظمين و الأخصائيين الاجتماعيين فى مجال الشباب .ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورومتوسطي القادم لوزراء الشئون الخارجية.

الصحة:

في هذا المجال اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم عن طريق:

-زيادة التوعية و المعلومات و الوقاية.

-تنمية خدمات الصحة العامة و خاصة خدمات المراكز و الوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة و وسائل السيطرة على الأمراض المعدية.

-تدريب موظفي الصحة و الإدارة الصحية.

-التعاون الطبي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر،وبالخصوص فيما يتعلق MED MIGRATION الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية. بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب ، تجاره المخدرات و الجريمة المنظمة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف .في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا توطيد التعاون بين السلطات البوليسية و القضائية وغيرها.

و في هذا السياق ، سيأخذ بعين الاعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات و تحسين إجراءات الأبعاد و تسليم المجرمين . و سيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها.

و في هذا السياق ، سيأخذ بعين الاعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات و تحسين إجراءات الأبعاد و تسليم المجرين، و سيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها.

تهريب البضائع ، و سيتم تنظيم كل هذه النشاطات من أجل مقاومة تجاره المخدرات و الجريمة المنظمة بما في ذلك الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

الهجرة غير الشرعية:

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية .و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5–الاتصال بين المؤسسات:

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن و التعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط بمالطا فى الفترة من.1 نوفمبر تشرين الثاني1995 و على البرلمان الأوروبي المبادرة فى طرح الحوار البرلماني الأورو متوسطي مع البرلمانات الأخرى و سوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين فى الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبية الأخرى و بالأخص المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمجموعة الأوروبية و نظرائها المتوسطيين في تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلة بالشراكة الأورومتوسطية.

في سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلا –13في هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورومتوسطي للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية فى) مدريد (فى 12ديسمبر.

الفهـــرس

مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار العام لمفهوم الأمن	11
المبحث الأول :مفهوم الأمن ،أبعاده و مستوياته	13
المطلب الأول: مفهوم الأمن	14
المطلب الثاني:أبعاد الأمن	17
المطلب الثالث:مستويات الامن	19
المبحث الثاني: المقاربات النظرية في الدراسات الأمنية	27
المطلب الاول:النظرية الواقعية	28
المطلب الثاني : النظرية الليبرالية	33
المطلب الثالث:النظرية النقدية و البنائية	36
المبحث الثالث:مفهوم الامن الحديث	40
المطلب الأول:التوسع في مفهوم الأمن	40
المطلب الثاني:خصائص التهديدات الأمنية	43
المطلب الثالث:التهديدات الأمنية الجديدة	44
الفصل الثاني:أهمية المنطقة المتوسطة بالنسبة للاتحاد الأوروبي	46
المبحث الاول: أهمية المنطقة المتوسطية و عوامل اهتمام الاتحاد الأوروبي بها	47
المطلب الأول :الاهمية الجغرافية و الاقتصادية	47
المطلب الثاني: الأهمية التاريخية و الثقافية	51
المطلب الثالث :عوامل اهتمام الاتحاد الاوروبي بالمنطقة المتوسطية	52
المبحث الثاني: أهم التهديدات الأمنية الموجودة في المنطقة المتوسطية	57
المطلب الأول: الارهاب الدولي	58
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية	61
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة	65
الفصل الثالث:السياسات الأمنية الأوروبية و انعكاساتها و السيناريوهات المستقبلية	69
المبحث الأول: المبادرات الأمنية الأوروبية في المنطقة المتوسطية	71

المطلب الأول : مؤتمر برشلونة1995	71
المطلب الثاني:سياسة الجوار الأوروبية	73
المطلب الثالث: سياسة الاتحاد من اجل المتوسط	75
المبحث الثاني: الحوارات و المبادرات الأمنية في سياسات الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية	78
المطلب **الأول**: حوار المجموعة 5+5	78
المطلب الثاني: حوار اتحاد اوروبا الغربية	80
المبحث الثاني: : انعكاسات السياسات الأمنية الأوروبية على المنطقة المتوسطية و السيناريوهات المستقبلية	81
المطلب الأول: نماذج عن آثار الشراكة الارومتوسطية على الدول المغاربية	82
المطلب الثاني: معوقات مسار السياسة الأمنية الاورو متوسطية	89
المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل الشراكة الاورومتوسطية	92
خاتمة	97
الملاحق	100
قائمة المراجع	111
ملخص	
الفهرس	

ملخص:

شهدت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات و التحولات مما أدى الى تغيير المفاهيم و محاولة المفكرين و العلماء إعادة صياغة مصطلحات عديدة من بينها الأمن حيث أصبح له أبعاد و أشكال متعددة: سياسية، اقتصادية ، اجتماعية ،و ثقافية .و مستويات كثيرة :كالأمن الوطني ، الأمن القومي، الأمن الدولي , الأمن الإنساني ، إضافة الى ظهور مخاطر و تهديدات أمنية كثيرة كالإرهاب الدولي ، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة و غيرها ... في هذا السياق ظهرت المنطقة المتوسطة ذات أهمية جيوسياسية هامة ومصدر التهديدات الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي و من اجل تامين حدوده الجنوبية وضمان بقاء وحدته و تكتله الإقليمي والاقتصادي، قام بإتباع سياسة أمنية اتجاه المنطقة المتوسطية من خلال عدة مبادرات وحوارات للدول الجنوبية للتعاون على توفير الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي.وبعد مرور فترة من الزمن تم تقييم مسار السياسة الأمنية الأوروبية ،إلا أنها عرفت مجموعة من التعثرات نتيجة بعض القضايا العالقة و عدم التجانس بين الضفتين.

Résumé :

Après la guerre froide La scène internationale a été témoin d'une série de changements et de transformations qui ont conduit a un changement de concept et aux tentatives des intellectuels et des scientifiques de reformuler de nombreux termes , y compris ceux de sécurité, ou il des démentions et des formes de politique économique , sociale et culturelle.et de nombreux niveaux tels que la sécurité nationale ,internationale, humanitaire, en plus de l'apparition de nombreux risques et menaces pour la sécurité, telles que le terrorisme international, l'immigration clandestine, le crime organisé…etc.

Dans ce contexte ; la région méditerranéenne a émergé avec une importance géopolitique importante et la source de nouvelles menaces pour la sécurité de l'union européenne, afin de sécuriser ses frontières méridionales et d'assurer la survie de son unité et de son bloc régional et économique ; A mené une politique de sécurité vis-a- vis de la région méditerranéenne a travers plusieurs initiatives et dialogues des pays du sud visant a coopérer pour assurer la sécurité et la stabilité en Méditerranée.

Après un certain temps, la politique de sécurité européenne a été évaluée dans la cadre du partenariat euro-méditerranéen, mais elle a été qualifiée de série de lacunes de retards en raison de problèmes en suspens et de manque d'harmonie entre les deux rives.